

تقاريرات في مبحث السنة النبوية للأمير الكبير محمد بن محمد بن أحمد السنباوي المعروف
بالأمير الكبير(ت1232هـ) على جمع الجوامع وشرحه للجلال المحلي
-دراسة وتحققا-

**Notes on Chapter of the Prophetic Sunnah
by the al-Amīr al-Kabīr Muḥammad bin Muḥammad bin Aḥmad al-
Sanbāwī, known as al-Amīr al-Kabīr (d. 1232 AH) on Jam' al-Jawāmi' and
its Commentary by Jalāl al-Dīn al-Maḥallī - Study and Critical Edition –**

[10.35781/1637-000-147-002](https://doi.org/10.35781/1637-000-147-002)

الباحث/ ماجد بن عبدالرحمن محمد البراك*

*باحث دكتوراه بقسم أصول الفقه

بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مستخلص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. أما بعد :

يتناول هذا البحث موضوع تحقيق السنة النبوية للأمير الكبير محمد السنباوي، ويهدف هذا البحث عن
اظهار مباحث السنة من جهة تعريف السنة النبوية، وأن أقوال وأفعال وتقاريرات النبي صلى الله عليه وسلم
من السنة، وأن هم النبي والأفعال القلبية داخله في حد السنة، وأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
معصومون، وعصمتهم من جهة الشرع لا العقل، وأن المعصوم منهم السهو الشيطاني لا الرحماني، وأن
الأمر الجبلي لا يتعلق به أمر ولا نهي، بل هو مباح، ويبيان أن السنة مبينة، وانقسام أفعال النبي صلى الله
عليه وسلم من جهة الوجوب والاستحباب والأفعال الجبلية، وأن منها المتواتر والآحاد، وأن المفتي يعمل
بخبر الواحد في فتواه، وفي الشهادة، والحكم.

وخلص البحث إلى أن السنة النبوية دليل مستقل للاستدلال على الأحكام الشرعية.

الكلمات المفتاحية: (السنة - المتواتر - الآحاد - الوحي - الشريعة)

**Notes on Chapter of the Prophetic Sunnah
by the al-Amīr al-Kabīr Muḥammad bin Muḥammad bin Aḥmad al-
Sanbāwī, known as al-Amīr al-Kabīr (d. 1232 AH) on Jam' al-Jawāmi' and
its Commentary by Jalāl al-Dīn al-Maḥallī - Study and Critical Edition –**

Researcher/ Majid bin Abdur Rahman Muhammad al-Barrak*

*PhD Researcher in the Department of Uṣūl al-Fiqh
Faculty of Sharī'ah, Islamic University of Madinah

Abstract

Praise be to Allah, and peace and blessings be upon the Messenger of Allah.

This study addresses the critical edition of the chapter on the Prophetic Sunnah by al-Amīr al-Kabīr Muḥammad al-Sanbāwī. The research aims to elucidate the discussions pertaining to the Sunnah, including the definition of the Prophetic Sunnah; the inclusion of the statements, actions, and tacit approvals (taqrīrāt) of the Prophet (peace and blessings be upon him) within the Sunnah; the incorporation of his intentions and heartfelt actions into the definition of the Sunnah; the infallibility (‘iṣmah) of the prophets (peace be upon them), which is established by religious evidence rather than rational necessity; the protection of the infallible from Satanic lapses as opposed to divinely merciful ones; the

fact that natural human dispositions (al-amr al-jiblī) are not subject to commands or prohibitions but are rather permissible; the explanatory role of the Sunnah; the classification of the Prophet's actions (peace and blessings be upon him) in terms of obligation, recommendation, and natural dispositions; the division into mutawātir (mass-transmitted) and āḥād (singularly transmitted) reports; and the obligation upon the muftī to act upon singular reports (khabar al-wāḥid) in issuing fatwas, as well as in testimony and judicial rulings.

The study concludes that the Prophetic Sunnah constitutes an independent source of evidence for deriving Islamic legal rulings.

Keywords: (Sunnah – Mutawātir – Āḥād – Revelation – Sharī'ah)

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أما بعد :

فإن العلم النافع من أعظم المطالب العالية، وأجل المطالب السامية، وأربح المكاسب الغالية، ولهذا كان الإشغال به تعلما وتعلما وتفقها وتصنيفا من أهم ما صرفت له نفائس الأيام، وبذل الجهد في تحقيق هذا المرام، وإن من أجل العلوم النافعة قدرا، وأرفعها ذكرا، وأعلاها شرفا، علم أصول الفقه، لما يتعلق به من مقاصد العباد، ومناط مصالحهم في المعاش والمعاد، وعليه الاعتماد الذي يرتقي المتضلع فيه من حضيض التقليد الى ذروة الاجتهاد.

وإن خير ما جرت به الأقلام وأزكى ما سطر أوّلو الأفهام، وتزخرفت به القراطيس الحسان، هو كتاب الله الكريم المنان، ويليّه في الفضل كلام خير الأنام، عليه الصلاة والسلام، ويلي هذين النورين وكلا النبراسين: ما دونه علماء الشريعة الغراء بأقلامهم، وسطروه بكريم بنانهم، من علوم الدين ومعارف الشريعة ومن أهم ذلك وأنفعه: علم أصول الفقه، به تحلت الأدلة الشرعية، ما اتفق عليه واختلف فيه منها، وبه اتضحت أسس الاستنباط وطرقه، ومدلولات الكلام العربي وفضله، وشروط الاجتهاد وأهله، وبه عرف الفقيه الأصيل، من المتفقه الدخيل، والقول الصحيح المعتبر، من الخطأ البغيض المحقّر.

ولأجل عظيم أهميته، وجليل شأنه، ورفيع قدره، فقد خط علماءنا الأجلاء بأقلامهم، ودونوا في قراطيسهم، وتنوعت به تصانيفهم، ومن جملة ذلك المخطوطات النادرة ومنها كتاب حاشية الأمير الكبير على جمع الجوامع وشرحه للجلال المحلي في أصول الفقه مؤلفه شيخ الشيوخ علامة الديار المصرية الفقيه الأصولي ابو عبد الله محمد بن محمد بن احمد بن عبد القادر السنبائي الأزهري المصري المالكي المعروف بالأمير الكبير المتوفى سنة 1232 هـ وكان منهجه فيه سهل العبارة، واضح الدلالة، ليس فيه إطناب ممل، ولا اختصار مخل.

وقد كان تحقيق كتب هؤلاء العلماء الفضلاء، والأعلام النبلاء، ولا يزال موضع اهتمام عند الباحثين، فإن ما بذل في تحقيق كتب تراثا الاسلامي ونشره يعد منقبة ومفخرة لهذه الأمة، ودليل على أن مهما تطاول بها العمر، فإن حاضرها متصل بماضيها، ولما من الله علي بالالتحاق بمرحلة الدكتوراة بقسم أصول الفقه في هذه الجامعة المباركة احببت سلوك هذا الطريق مستعينا بالله ومتوكلا عليه، وأن يكون موضوع بحثي الذي اتقدم به لنيل الدرجة العالمية الدكتوراه هو تحقيق حاشية الأمير الكبير محمد بن محمد بن أحمد السنبائي على جمع الجوامع وشرحه للجلال المحلي من قوله بمعنى صيغته لأنها الموصوفة بالاتصال والكلام في المخصص المتصل إلى نهاية الكتاب تحقيقا ودراسة وتقع في 66 لوجه

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع فيما يلي:

1. اتصاف الحاشية بسهولة العبارة ووضوحها وقربها من القارئ.
2. مكانة المؤلف العلمية فالمصنف مؤلفات كثيرة في غالب علوم الشريعة تزيد على إحدى وعشرين مؤلفاً، بعضها حقق وطبع، وبعضها ما يزال مخطوطاً إلى الآن، وسيأتي بيان ذلك عند ذكر مؤلفاته.
3. اهتمام صاحب الحاشية بالمباحث اللغوية والجانب اللغوي اهتماماً بالغاً كونه من علماء اللغة العربية.
4. تمكن مصنفه من علم الأصول كونه يناقش المسائل ويرد على ما لا يراه راجعاً ويورد الأدلة على ذلك بأسلوب واضح جلي.

أسباب اختيار الموضوع:

1. مكانة مؤلف الحاشية العلمية فهو من كبار علماء عصره، كما يظهر ذلك جلياً من خلال مؤلفاته الكثيرة في أغلب علوم الشريعة، ومن خلال من ترجم له من العلماء، فقد انتهت إليه رئاسة العلم في مصر وما حولها، ومؤلفاته تزيد على إحدى وعشرين مؤلفاً بعضها حقق وبعضها ما يزال مخطوطاً.
2. رغبتني في تحقيق المخطوطات كونها إرث علماء الأمة الذين مضوا وإخراجها من خزائنها إلى المكتبات المعاصرة.
3. كون تحقيق المخطوطات أحد مسارات القسم في الرسائل العلمية.
4. كوني لم يسبق لي أن قمت بتحقيق مخطوط حسب القواعد الإملائية والضوابط البحثية المعاصرة، وأردت من خلال تحقيقي لجزء من هذه الحاشية التدرب على تحقيق المخطوطات بشكل عملي.

أهداف البحث:

- أولاً: إظهار مباحث السنة من جهة تعريف السنة النبوية.
 - ثانياً: دراسة السنة النبوية وأنها مصدر تشريع.
 - ثالثاً: أن أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته من السنة.
 - رابعا: أن الأنبياء معصومون خامسا أن المفتي يعمل بخبر الواحد في فتواه والشهادة والحكم.
- توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:
- لا شك في نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه، وجاء ذلك صريحاً في مقدمة المخطوط والذي أثبتته أحد تلاميذ المصنف والذي قام بنسخها أيضاً بنفسه، حيث جاء في مقدمة المخطوط: فهذه تقارير على جمع الجوامع وشرحه للعلامة المحلي اختطفتها من ثمار تقرير شيخنا العلامة الشهير سيدي محمد الأمير حال قرأته لنا الشرح المذكور عام تسعة وتسعين ومئة وألف.

الدراسات السابقة:

لم يسبق أن حُقّق هذا المخطوط، فهو ما يزال بكرّاً، وهذا ما أفادني به مركز نفائس المخطوطات في جمهورية مصر العربية، والمخطوط من مقتنيات مكتبة الأوقاف المركزية بمسجد السيدة زينب بالقاهرة برقم: 939.
خطة الدراسة والتحقيق:

تتكون خطة تحقيق هذا المخطوط من مقدمة، وقسمين (الدراسة والتحقيق)، وفهارس.

المقدمة: تحتوي على ما يلي:

- 1- الافتتاحية.
- 2- أهمية الموضوع.
- 3- أسباب اختياره.
- 4- توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه.
- 5- الدراسات السابقة.
- 6- خطة البحث: (الدراسة والتحقيق).

القسم الأول: في الدراسة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالأمير الكبير السنبلاوي، (ت: 1232هـ)، وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.
- المطلب الثاني: مولده، ونشأته العلمية، ووفاته.
- المطلب الثالث: شيوخه.
- المطلب الرابع: تلاميذه.
- المطلب الخامس: مؤلفاته.
- المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.

المنهج المتبع في التحقيق:

- 1- نسخ النص من المخطوط وكتابته بمقتضى قواعد الإملاء الحديثة، وقواعد اللغة العربية، والعناية بعلامات الترقيم.
- 2- ضبط ما يحتاج إلى ضبط من الكلمات المشككة والألفاظ المحتملة.
- 3- تمييز عبارة متن جمع الجوامع مع شرحه عن نص الأمير الكبير وذلك بوضعها بين "قوسين" بخط غامق.
- 4- إذا جازمت بوجود خطأ فإنني أثبتته كما هو، واضعاً إياه بين هلالين، هكذا ()، والتنبية على ذلك في الحاشية.
- 5- وضع خط مائل هكذا (/) للدلالة على نهاية اللوحة من الأصل مع الإشارة إلى رقم اللوحة في الهامش.
- 6- التعليق على المسائل العلمية والمعلومات حسب الحاجة.
- 7- بيان مذهب أهل السنة والجماعة في المسائل العقدية، والتنبية والرد على المخالفات العقدية من غير إطالة.
- 8- ذكر عناوين الأبواب والفصول والمسائل التي لم يذكرها المصنف، ووضعها بين معقوفتين، مثل: مسألة: [النهى يفيد التحريم].
- 9- عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان أرقامها بالرسم العثماني.
- 10- عزو الأحاديث النبوية إلى مصادرها المعتبرة، فإن كان في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بعزوه إليه، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما خرجته من كتب الحديث المعتمدة مع ذكر كلام أهل العلم في بيان درجة الحديث صحة وضعفاً.
- 11- توثيق النقول من مصادرها الأصلية والاعتماد عليها في ذلك.
- 12- شرح الكلمات الغريبة، والمصطلحات العلمية من المصادر المختصة.
- 13- الترجمة الموجزة للأعلام عند أول ورودهم وتوثيقها من الكتب المختصة بالتراجم.
- 14- الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط مع الرجوع إلى الكتب المختصة بذلك.
- 15- وضع الفهارس العلمية اللازمة للاستفادة من البحث حسب ما ورد في الخطة.

نماذج من صور المخطوط

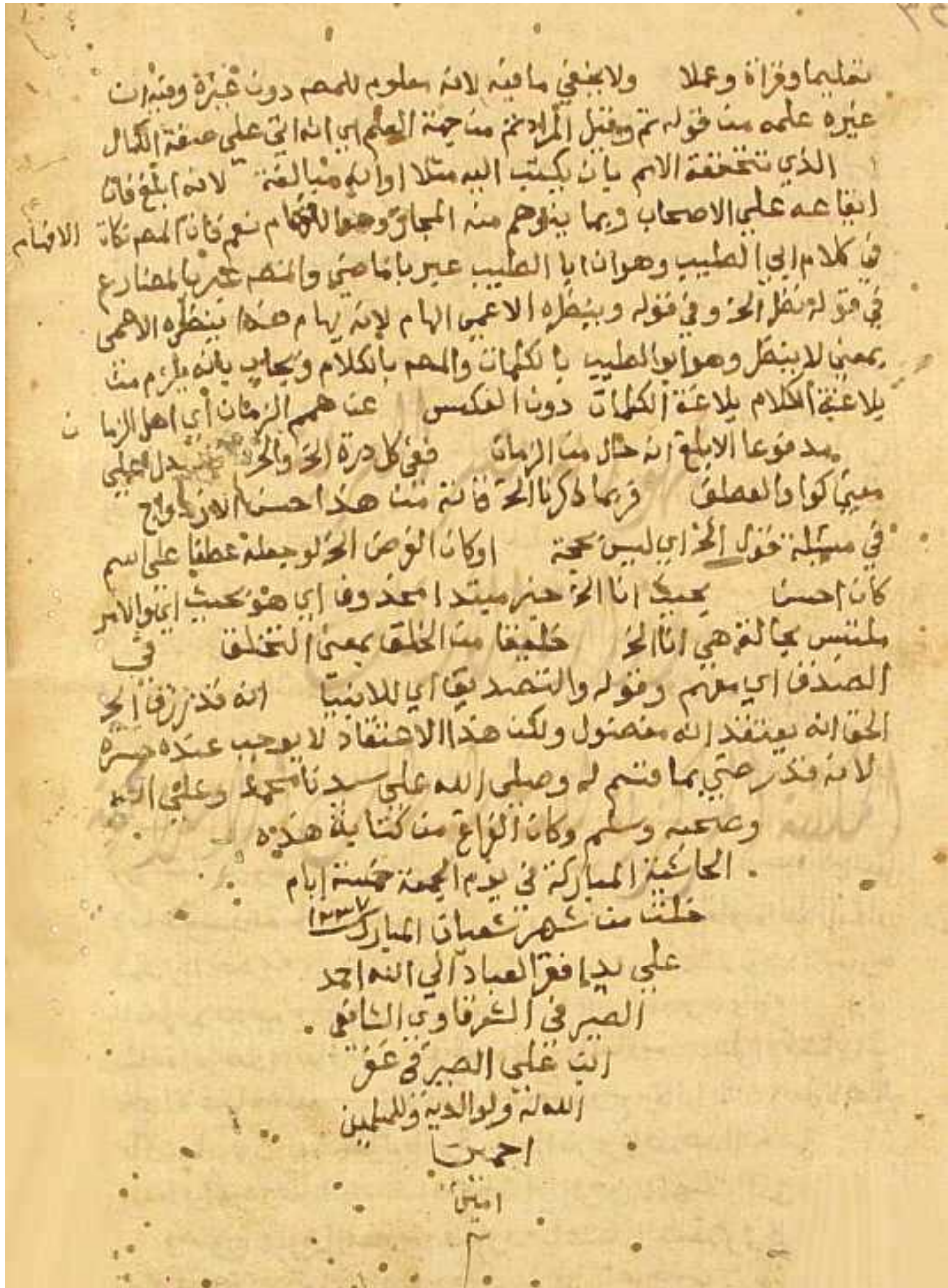
صورة بداية المخطوط



صورة من وسط المخطوط



صورة نهاية المخطوط



قسم الدراسة

المبحث الأول: التعريف بالأمير الكبير السنبائي، (ت: 1232هـ)

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

هو الأمير الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبدالعزيز السنبائي الأزهري المالكي المعروف بالأمير واشتهر بالأمير لأن جده أحمد كانت له إمرة بالصعيد بمصر وأصله من المغرب نزل بعض أجداده بسنبو واستقروا بها⁽¹⁾.

مولده ونشأته العلمية ووفاته

ولد في (سنبو)⁽²⁾ واليها نسبته السنبائي سنة 1154هـ نشأ في حجر والده تلقى عنه كلام رب العالمين . وانتقل إلى القاهرة وعمره تسع سنوات وتعلم في الأزهر وتوفي بالقاهرة يوم الإثنين، عاشر ذي القعدة سنة 1232هـ...

شيوخه:

وضع العلامة الأمير ثبثاً جليلاً جمع فيه أعيان العلماء الذين لازمهم وأخذ عنهم، على اختلاف تخصصاتهم ودرجاتهم.

ذكر العلامة الكتاني في " فهرس الفهارس والأثبات (2 / 1092) أنه عثر على ظهر إحدى النسخ الموجودة بمصر مكتوباً عليها اسم لهذا الثبث، وهو: " سدُّ الأرب في علوم الإسناد والأدب ". وبالقوف على هذا الثبث نجد الأمير رحمه الله تعالى يذكر عشرة من شيوخه ويقتصر عليهم ويقول: (ولنقتصر من ذكر الأشياخ على هؤلاء العشرة الكرام، وإن كان لنا غيرهم مشايخ عظام، عمداً فخام، لكن غالب أسانيدهم عن الأخذ عمداً ذكرنا)⁽³⁾.

ومن هؤلاء الأشياخ:

- الإمام العلامة نور الدين، أبو الحسن، علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي، المتوفى سنة (1189هـ)⁽⁴⁾.

(1) انظر الإعلام للزركلي (7-71)، معجم المؤلفين لحاله (11-183)

(2) بفتح أوله وثانيه ثم باء موحده قرية قديمة وهي إحدى قرى محافظة أسبوط بمصر، انظر معجم البلدان 3-348 القاموس الجغرافي محمد رمزي 3-48

(3) سد الأرب (ص 16).

(4) الشيخ نور الدين علي بن أحمد بن مكرم الله العدوي الصعيدي المالكي، ولد في منفوط بمصر سنة (1112)، له حاشية على شرح زيد القيرواني، وحاشية على شرح السلم للأخضري، توفي في القاهرة سنة (1189). ينظر الإعلام للزركلي (7-211) شجرة النور الزكية لمخلوف (9-146).

- العلامة حسن بن إبراهيم الجبرتي، المتوفى سنة (1188 هـ)⁽¹⁾.
- العلامة الأستاذ محمد بن أحمد البليدي المالكي، المتوفى سنة (1176 هـ)⁽²⁾.
- العلامة الأديب، جمال الدين، يوسف بن سالم الحفني، المتوفى سنة (1178 هـ)⁽³⁾.

تلامذته:

- ولده محمد الأمير الصغير المتوفى سنة (1253 هـ)⁽⁴⁾
- وأحمد مئة الله الشباسي الأزهري المتوفى سنة (1292 هـ).
- أحمد بن محمد بن إسماعيل الطهطاوي المتوفى سنة (1231).

مؤلفاته:

نعت مؤلفات العلامة الأمير بالإشتهار وغاية التحرير، والمتأمل فيها يرى الطابع العام الذي ساد في عصره قد تجلى فيها، فغالبا تأليفه حواشٍ وشروح وتحرير مسائل.

فمما تم الوقوف عليه منها:

في الفقه:

كتاب " المجموع " ، وهو من أبرز ما صنّف، حاكي في اختصاره وحصر مسأله " مختصر خليل " في الفقه المالكي.

وقد شرحه الأمير، وحشّى عليه كذلك، واسم الحاشية: " ضوء الشموع على شرح المجموع " ⁽⁵⁾.

وله في الفقه المالكي كذلك:

" الإكليل في شرح مختصر خليل " . ⁽⁶⁾

وله: " حاشية على الشيخ عبد الباقي على المختصر " ، و " حاشية على شرح الزرقاني على العزلة " ،

- (1) حسن بن ابراهيم الجبرتي العقيلي الحنفي فقيه له علم بالفلك والهندسة اثنى عليه ابنه المؤرخ عبد الرحمن وقال كان لا يهتم بالتأليف له كتاب اخصر المختصرات على ربع المقطرات انظر الاعلام للزركلي (230/8)
- (2) محمد بن احمد البليدي المالكي الحسني التونسي المالكي المعروف بالبليدي عالم بالعربية والتفسير والقراءات مغربي الأصل له حاشية على (تفسير البيضاوي) (وحاشية على شرح الالفية للاشموني) انظر الاعلام للزركلي (68/7)
- (3) جمال الدين يوسف بن سالم الحنفي المصري الشافعي النحوي الأديب الشاعر كان داهية في الحفظ والضبط وحسن التقرير من مؤلفاته (حاشيه على جمع الجوامع) و(حاشية على مختصر السعد) انظر سلك الدرر (241/4) وعجائب الاثار (329/1) والاعلام (232/8) رابعا بدر الدين محمد بن سالم الحنفي ولد بقرية حنفي احدى قرى بليبس بمصر تبحر في النحو والفقه والحديث والأصول حاز ثقة شيوخه فمنحوه إجازة في الإفتاء والتدريس له (حاشية على الجامع الصغير)، ينظر: انظر عجائب الاثار (350/1).

(4) (عجائب الاثار 7-424).

(5) مطبوع في أربعة أجزاء تحقيق محمد محمود الطبعة الأولى 1426

(6) طبع في مجلد مكتبة دار الفضيلة تحقيق أحمد مصطفى الطهطاوي.

"حاشية على مغني اللبيب" اشتهرت بـ "حاشية الأمير".⁽¹⁾

ثناء العلماء عليه

قال عنه المؤرخ الجبرتي رحمه الله: (إليه انتهت الرئاسة في العلوم بالديار المصرية، وباهت مصر
ما سواها بتحقيقاته البهية، استنبط الفروع من الأصول، ومهر وأنجب، وتصدر لإلقاء الدروس في حياة
شيخه، ونما أمره، واشتهر فضله، خصوصاً بعد موت أشيائه)⁽²⁾

⁽¹⁾ طبع في مجلدين دار إحياء الكتب العربية

⁽²⁾ عجائب الآثار (7-421)

المبحث الثاني: التعريف بكتاب (حاشية الأمير الكبير السنبائي)

أولاً: تحقيق عنوان الكتاب:

قول الناسخ للمخطوط في اللوحة الأولى تقارير الأمير الكبير محمد بن محمد السنبائي على جمع الجوامع وشرحه للجلال المحلي فهذه التقارير على جمع الجوامع وشرحه للعلامة المحلي اختطفتها من ثمار تقرير شيخنا العلامة الشهير سيدي محمد الأمير حالة قرأته لنا الشرح المذكور عام تسع وتسعون ومائة وألف.

ثانياً: توثيق نسبه الكتاب الى المؤلف:

أولاً: قول الناسخ المخطوط في مقدمه في اللوحة الأولى تقارير الأمير الكبير محمد بن محمد السنبائي على جمع الجوامع وشرحه للجلال المحلي اختطفتها من ثمار تقرير شيخنا العلامة الشهير سيدي محمد الأمير حالة قرأته لنا الشرح المذكور عام تسع وتسعون ومائة وألف.

ثانياً: مثبت في جمهوريه مصر العربية في مكتبة نفائس المخطوطات على أن الكتاب للشيخ الامير الكبير محمد بن محمد السنبائي.

ثالثاً: أهمية الكتاب:

أولاً: الكتاب يتعلق بكتاب قيم وهو جمع الجوامع وشرحه للمحلي.

ثانياً: تظهر قيمة الكتاب من قيمة مؤلفه وتوسعه في علوم الشرعية والعربية.

ثالثاً: أعتمد المؤلف في تقاريراته على مصادر مهمه، وعلماء أئمة، ومن خلال دراستي للكتاب، من قوله بمعنى صيغته لأنها الموصوفة بالاتصال، إلى نهاية المخطوط، يتبين أن المؤلف إستفاد في كتابه من كثير من العلماء ويذكر أسمائهم وأسماء كتبهم أحياناً عند النقل منهم والإشارة إليهم مثل الزركشي، والبزدوي، والطرطوشي، والعراقي، وابن الحاجب، والباقلاني، والقراي، وغيرهم، والكتب كشرح المختصر.

رابعاً: وصف النسخة الخطيه للكتاب:

بعد البحث في جميع فهارس المكتبات التي تمكنت من الإطلاع عليها، والسؤال المتتابع لكثير من المهتمين والمختصين بالمخطوطات، لم اجد إلا نسخة واحدة مصدر النسخه مركز نفائس المخطوطات في جمهورية مصر العربية، والمخطوط من مقتنيات مكتبة الأوقاف المركزية بمسجد السيدة زينب بالقاهرة رقم (939).

عدد اللوحات (210).

وعدد الاسطر في اللوح الواحد (26) سطر.

عدد متوسط الكلمات في السطر الواحد (12) كلمة.

اسم الناسخ وتاريخ النسخ: أحمد الصيرفي الشراوي الشافعي ابن علي الصيرفي فرغ منها بتاريخ يوم الجمعة الخامس من شهر شعبان من سنة 1237.

حاله النسخة: خطها جيد ومقروء، ليس فيها سقط أو بياض، واضحة المعالم، خط نسخ.
خامسا: نماذج من النسخ الخطية:

قسم التحقيق

[الكتاب الثاني في السنة]⁽¹⁾.

قوله: (وأفعال) أي: غير الأقوال بدليل المقابلة وإن كانت من أفعال اللسان على أن العرف لا يقال لها فعل لم يذكر الصفات مع أنها من السنة⁽²⁾؛ لأن الكلام في السنة التي هي من أصول الفقه، ولا كذلك الصفات القائمة بذاته. قوله: (ومنها تقريره)، ومنها إشاراته⁽³⁾، كإشارته لكعب بن مالك⁽⁴⁾ أن ضع الشطر من دينه على ابن أبي حردر⁽⁵⁾، كما في الصحيحين، وهمه فإنه من أفعال القلب فلا يهم إلا بمطلوب شرعاً؛ لأنه لا يهم إلا بحق⁽⁶⁾، وقد ثبت لبيان الشرعيات كما هم عليه الصلاة والسلام يجعل أسفل الرداء أعلاه في الاستسقاء فتثقل عليه فتركه، وقد استدلل به على ندب ذلك، وعدم المؤاخاة بهم بالنسبة لغيره⁽⁷⁾.

(1) هذا العنوان من المحقق «الكتاب الثاني في السنة» استفتته من حاشية العطار مع شرح الجلال. ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 128).

(2) عرّف الجلال السنة، فقال: «وهي أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله ومنها تقريره» شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 128).

(3) قوله (ومنها إشاراته) يعني من ضمن حد السنة إشارات النبي صلى الله عليه وسلم. وبين المصنف ذلك بالمثال.

(4) هو: كعب بن مالك بن أبي كعب، عمرو بن القين بن كعب الخزرجي الأنصاري العقبي، الأحدي، يكنى أبا عبد الله، شاعر الرسول، وصاحبه، وأحد الثلاثة الذين خلفوا، فتاب الله عليهم توفي سنة (50هـ) ينظر: الاستيعاب، لابن عبد البر، (3/ 1323)، سير أعلام النبلاء (524/2) والأعلام للزركلي، (5/ 228).

(5) عبد الله بن سلامة بن عمير الأسلمي، هو (عبد الله بن أبي حردر) كان من وجوه أصحاب النبي، وكان ممن يؤمّر على السرايا، وأنكر الحاكم الحافظ أن يكون له صحبة وسماح عن النبي، وقال: الصحبة والرواية لأبيه، فغلط ووهم، والله أعلم. وقال المدائني: عبد الله بن أبي حردر يكنى أبا محمد، وتوفي سنة (71هـ)، قال ابن حجر: (واسمه سلامة، وقيل عبيد، بن عمير بن أبي سلامة بن سعد بن سنان بن الحارث بن عيس بن هوازن بن أسلم بن أقصى الأسلمي، أبو محمد. له ولأبيه صحبة). ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر، (3/ 923)، والإصابة لابن حجر، (4/ 48).

(6) قوله (ومنها هم) يعني من ضمن حد السنة هم النبي صلى الله عليه وسلم.

(7) لقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286].

وقال العراقي⁽¹⁾: الهم إنما يطلع عليه بقول أو فعل، فالاستدلال لما دل منهما فلا حاجة لزيادته⁽²⁾، وردّه قاسم: بأنه قد يطلع بغيرهما كقرائن الأحوال⁽³⁾، والاستدلال حينئذ به على أن الاطلاع عليه بما ذكر لا يمنع كونه من أفراد السنة، وصحة الاستدلال به في نفسه، وكذلك أفعاله القلبية كالاعتقادات والقصود⁽⁴⁾.

قوله: (تقريره) ولو كان المقرر غير مكلف، فإنه لا يقر على الخطأ مطلقاً، كما لا يقر الوليّ الطفل على ما لا يحل، وهو وليّ كل مسلم، وأولى به من نفسه وأهله. قوله: (كما تقدم) أي: في مسألة لا تكليف إلا بفعل⁽⁵⁾. قوله: (وغير ذلك) كالعام والخاص، والمطلق والمقيد.

قوله: (معصومون)⁽⁶⁾، الحق أنه سمعي، ومن قال: إنه عقلي فمراده أنه يدرك بالعقل 167/أ مع استناده للشرع، ولو وقع منهم الذنب كان مأموراً به؛ لأننا مأمورون باتباعهم، إنما علم من الشرع فإن الأمر بالاتباع إنما هو من السمع. إن قلت: يلزم على كون العصمة بالسمع مساواة من ورود عدم معصية في العصمة مع أنها من خصوصياتهم. فالجواب: أن الوارد في غيرهم خرج مخرج الشاء والمبالغة في المدح بخلاف الوارد في حق الأنبياء، فالوارد في غيرهم مظنون يقبل التخصيص تأمل. قوله: (والمأخوذ من كلامهم) أن العصمة: ملكة تنافي المعصية مع القدرة عليها، ولذلك صحّ التكليف بتركها⁽⁷⁾. قوله:

(1) العراقي: (725-806هـ) عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي: باحث، من كبار حفاظ الحديث. أصله من الكرد، ومولده في رازنان (من أعمال إربل) تحوّل صغيراً مع أبيه إلى مصر، فتعلم ونفع فيها. وقام برحلة إلى الحجاز والشام وفلسطين، وعاد إلى مصر، فتوفي في القاهرة. من كتبه (المغني عن حمل الأسفار في الإسفار) في تخرّيج أحاديث الإحياء، و (نكت منهاج البيضاوي) في الأصول. ينظر: الأعلام للزركلي، (3/ 344)، ومعجم المؤلفين، لحاله، (204/5).

(2) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 128).

(3) (قرائن الأحوال) القرائن جمع قرينة، «القرينة هي العلاقة لكنها غيرها؛ لأن العلاقة هي الارتباط الذي بين محل التجوز ومحل الحقيقة، وهي حاصلة سواء تجوزنا أم لا» نفائس الأصول، للقرافي، (2/ 875)، فالقرينة هي العلاقة الدالة الحال على الصدق أو الكذب.

(4) قوله (والاستدلال حينئذ...) إلخ، يدل على أن المصنف يؤيد اعتبار الهم والأفعال القلبية داخلة في حد (السنة).

(5) مسألة لا تكليف إلا بفعل تنظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، أبوالتشاء الأصفهاني، (1/ 415)، وشرح العبد على مختصر المنتهى الأصولي، (2/ 254)، وتحفة المسؤول، الرهوني، (2/ 119)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي، (1/ 292)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع، أبوزرعة العراقي، (ص98)، والدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، للكوراني، (1/ 383).

(6) المعصومون جمع معصوم أي متصف بالعصمة وهم أنبياء الله ورسله.

(7) هذا تعريف المصنف للعصمة، وقيل العصمة: «حِفْظُهُ أي الله- إِيَّاهُمْ أَوَّلًا بما خَصَّهم به من صفاء الجوهر، ثم بما أولاهم من الفضائل الجسميّة، ثم بالنصرة وينتبت أقدامهم، ثم بإنزال السكينة عليهم ويحفظ قلوبهم وبالتوفيق» ينظر: المفردات في غريب

(لا يصدر منهم ذنب) بيان لقوله معصومون أي: لأن الله علم وأراد عدم صدور الذنب منهم، ودل عليه كلامه، والمراد: لا يصدر -ولو قبل النبوة-، وتسميته حينئذ ذنباً مجازاً إذ لا حكم قبل الشرع. قوله: (ولو صغيراً سهواً) إلا أن يترتب عليه تشريع كما في تسليمه ﷺ من ركعتين⁽¹⁾. وقريب منه أن المعصوم منه السهو الشيطاني لا الرحماني⁽²⁾. قوله: (إلا الدالة إلخ)⁽³⁾: لأنها مخلة بالعدالة⁽⁴⁾، والأنبياء معصومون منه. قوله: (على باطل) المأخوذ مما تقدم أن الباطل أن المعصية فيقتضي أنه يقر على المكروه مع أنه لا يقر عليه لئلا يكون طاعة للأمر باتباعه.

قوله: (مستبشر) أي: فرح. قوله: (إلا فعل من يغريه إلخ) فلا يدل تقريره عليه. قوله: (بناء على سقوط) الحق خلافه. قوله: (إلا الكافر) أي: في غير الإيمان. قوله: (دليل الجواز) الأولى دليل عدم الحرج واللوم يشمل المكروه، وخلاف الأولى⁽⁵⁾، فإن المأخوذ مما يأتي أنه لا يقر عليه أيضاً قال الكمال: ويستثنى من ذلك ما إذا سبى بيان قبجه، ثم وقع السكوت عليه لأمر آخر شرعي، كشخص كافر قرر بالجزية إلى الذهاب لكنيسة للتعبد فلا دلالة للسكوت هنا على جواز الفعل اتفاقاً⁽⁶⁾. قوله: (تقرير له) أي: فيلزم اتباعه للأمر به. قوله: (فكيف منه) أي: فكيف يقع منه هذا هو الأولى، وإن احتملت

القرآن، للراغب (ص570)، وقال ابن حجر: «حفظهم من النفاص وتخصيصهم بالكلمات النفيسة والنصرة والثبات في الأمور وإنزال السكينة». ينظر: فتح الباري لابن حجر، ط. السلفية، (11/ 502)، وقيل: «هي اللطف الذي يفعله الله تعالى، فيختار العبد عنده الامتناع من فعل القبيح؛ فيقال على هذا: إن الله تعالى عصمه بأن فعل له ما اختار عنده العدول عن القبيح» ينظر: أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد معترلي، (2/ 347).

(1) يشير لحديث أبي هريرة مرفوعاً قال: «أن رسول الله ﷺ أنصرف من اثنتين، فقال له ذو الينين: أفصرت الصلاة، أم نسيت يا رسول الله؟» الحديث في الصحيحين البخاري برقم (482)، ومسلم (573) باختلاف يسير.

(2) قال عبد الوهاب السبكي: «والذي نختاره نحن، وندين الله تعالى به: أنه لا يصدر عنهم ذنب لا صغير ولا كبير، لا عمداً ولا سهواً وأن الله تعالى نزه ذاتهم الشريفة عن صدور النقائص. (و هذا هو اعتقاد والذي أحسن الله إليه)، وعليه جماعة: منهم القاضي عياض بن محمد الخصبى، ونص على القول به الأستاذ أبو إسحاق في كتابه في أصول الفقه». ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي، (5/ 1752).

(3) «الدالة على الخسة كسرقة لقمة والتطفيف بتمرة، وينبهون عليها لو صدرت» غاية الوصول في شرح لب الأصول، للسبكي، (ص96).

(4) تحليل اتصافهم بشيء من الأمور الخسيسة ويدل على حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال: «إنه لا ينبغي لنبى أن يكون له خائنة أغين» أخرجه النسائي في سننه (105/7) رقم: «4067» كتاب تحريم الدم، باب: الحكم في المرتد. وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي، (3/ 852-853)، رقم: «3791».

(5) ينظر: تشنيف المسامع، للزركشي، (2/ 900-901)، والغيث الهامع، للعراقي، (ص385)، وغاية الوصول، للسبكي، (ص96)، وشرح الجلال المحلي، (2/ 129)، والأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، للسيناووني، (2/ 51).

(6) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 128-129).

عبارة: فكيف لا يندر منه لكنه لا ينتج المراد؛ لأنه غاية ما يفيد أن وقوع المكروه منه 167/ب أشد
ندوراً لا ممتنعاً، وكان الأولى الاستدلال على عدم المكروه بالعصمة كما يفيد الدليل المال⁽¹⁾، وهو
الأمر باتباعه.

وأجيب بأن المشهور فيما بينهم اختصاص العصمة بالذنوب، وفعله المكروه لبيان الجواز أفضل
في حقه؛ لأنه قيامٌ بواجب؛ لأن بيان المشروعات واجب عليه. قوله: (كالقيام إلخ) جعل هذا جبلياً⁽²⁾،
باعتبار الظاهر في نظر الفقهاء، وإلا فبعض أتباعه يصير إلى حالةٍ تصير جميع أفعاله عبادة فكيف به.
قوله: (بياناً لمُجمل إلخ) يقتضي أن آية السرقة مجملة⁽³⁾، وهو خلاف ما تقدم إذ بحثه مجمل وأجاب
الكمال بأن المراد بيان الظاهر بدفع إرادة ظاهره لما مر أن اليد ظاهر في العضو إلى المنكب فبين أنه
من إطلاق الكل على البعض.

قوله: (وغيره) أي: وغير البيان، وهو الجبلي، والمخصص أما في الجبلي فالمراد أنه لا يتعلق به
أمر، ولا نهي عن مخالفة بل هو مباح⁽⁴⁾، وأما فيما كان مختصاً بالمراد ألسنا متعبدين به أي: على
الوجه الذي خص به فشمل عدم التعبد أصلاً كما في الزيادة على أربع، والتعبد لا على الوجه الذي
اختص به كما في صلاة الضحى⁽⁵⁾، وفي الجبلي أحد قولين، وقيل: جميع أفعاله يقتدى به فيها، وإن

(1) قوله: (الدليل المال) باللام في آخرها، تصحيف والصواب (الدليل المار) بالراء في آخرها، أي الذي سبق. ينظر: حاشية العطار
على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 129).

(2) الداعي الجبلي: «هو داعي حب النفس والمنافسة في الاكتساب. فالإسقاط لا يكون إلا لغرض صحيح. فإن تجاوز ذلك الحد،
فاختل الداعي الجبلي، سمي سفهاً يمنع صاحبه من التصرف» مقاصد الشريعة الإسلامية، لمحمد الطاهر بن عاشور، (2/ 98).

(3) آية السرقة هي قوله (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) [المائدة: 3] وإن وجه الإجمال في معنى (اليد) هل مجرد الكف، أو للمرفق،
أو غير ذلك؟؟.

(4) «ما خرج عن ذلك من الأخبار عما كان أو ما يكون مما لا يتعلق به أمر ولا نهي ولا إذن؛ فعلى ضربين: أحدهما: أن يقع في
السنة موقع التفسير للقرآن؛ فهذا لا نظر في أنه بيان له.. وأمثلة هذا الضرب كثيرة. والثاني: أن لا يقع موقع التفسير، ولا فيه
معنى تكليف اعتقادي أو عملي؛ فلا يلزم أن يكون له أصل في القرآن لأنه أمر زائد على مواقع التكليف، وإنما أنزل القرآن لذلك؛
فالسنة إذا خرجت عن ذلك فلا حرج وقد جاء من ذلك نمط صالح في الصحيح» الموافقات، لأبي إسحاق الشاطبي، (4/ 406-
417).

(5) صلاة الضحى دليلها حديث أبي هريرة مرفوعاً قال: «أوصاني خليلي بثلثة لا أدعهن حتى أموت؛ صوم ثلاثة أيام من كل شهر،
وصلاة الضحى، وتؤم على وتر» أخرجه البخاري في صحيحه (2/ 58) رقم: «1178» كتاب التهجد باب صلاة الضحى في
الحضر.

لم تكن على وجه العبادة⁽¹⁾. قوله: (فتستحب) وهو مذهب مالك⁽²⁾. قوله: (فأمنه مثله) لأن رجوع الصحابة إلى فعله المعلوم صفته دليل على الشرط، ولتحقيق معنى القياس وهو فعل مثل فعله فيه. قوله: (في حكمه المعلوم) أي: في ذاته وإن لم ينطق به. قوله: (أو امتثالاً) فيما عدا الإباحة. قوله: (فيكون حكمه) أي: المبين بالكسر. قوله: (لأن الكلام إلخ) أي: فما هنا أعم، وذكر العام بعد الخاص لا يعد تكراراً. قوله: (كالختان)⁽³⁾، وجوبه مذهب الشافعي⁽⁴⁾. قوله: (عن قيد الوجوب) متعلق بمجرد، ولا بد من هذا، وإلا فقصد القرية يكون في الوجوب.

قوله: (لأن المتحقق) أي: المجزوم به: لأن جزم الطلب قيد زائد الأصل عدمه. قوله: (لأن الأصل عدم الطلب) أي: الأصل الأصل فلا يناه في قوله لأنه المتحقق بعد الطلب. 168/أ قوله: (لأنهما الغالب) علة لتخصيص الأولين.

قوله: (إن ظهر قصد القرية)⁽⁵⁾ لا يناه في هذا جهل صفة الفعل؛ لأن الجهل من حيث الوجوب والندب، وهذا يجامع قصد القرية⁽⁶⁾ تأمل. قوله: (سواء ظهر إلخ) أي: يقول بما قال به سواء ظهر. قوله: (ومجامعة القرية للإباحة) أي: على القول بالإباحة مطلقاً مع أنه بين استواء الطريقين ورجحان أحدهما تنافياً.

(1) للفرقة بين العبادات والعبادات..

(2) ينظر: الجامع لمسائل المدونة، للصقلي، (5/ 602)، والبيان والتحصيل، لابن رشد، (9/ 445)، والتنبيه على مبادئ التوجيه، قسم العبادات، لإبراهيم المهدي (ت: 536هـ) (1/ 323).

(3) الختان دليله حديث أم عطية الأنصارية م مرفوعاً قال: «لا تَنْهَكِي، فَإِنَّ ذَلِكَ أَخْطَى لِلْمَرْأَةِ، وَأَخْبُ إِلَى الْبَغْلِ» أبو داود في سننه (541/7) رقم: «5271» كتاب الأدب، باب في الختان. والبيهقي في السنن الكبرى، (8/ 562) رقم: «17560» وصححه الألباني في السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير، (2/ 890) رقم: «5493».

(4) «الختان واجب في حق الرجال والنساء» ينظر: الغاية في اختصار النهاية، لابن عبد السلام، (7/ 142) (فصل في الختان)، وروضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي، (10/ 180)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي، (9/ 199).

(5) ينظر: تشنيف المسامع، للزركشي، (2/ 911)، والغيث الهامع، للعراقي، (ص 391)، «الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، للكوتراني، (3/ 17)، وغاية الوصول، للسبكي، (ص 97)، وشرح الجلال المحلي، (2/ 130 - 131)، والأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، للسيناوي، (2/ 54).

(6) جهة الفعل بالنسبة إليه وإلى الأمة ففيه مذاهب: أحدها: الحمل على الوجوب، وبه قال بعض الشافعية والثاني: الندب، وهو المحكي عن الشافعي. الثالث: الإباحة، وهو المحكي عن مالك واختاره إمام الحرمين.. الرابع: الوقف بين الثلاثة حتى يقوم دليل على حكمه، وصححه القاضي أبو الطيب، وحكي عن جمهور المحققين، الخامس: الوقف بين الأولين فقط، وهما الوجوب والندب. السادس: الوقف بينهما فقط، إن ظهر فيه قصد القرية. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، للعراقي، (ص 391 - 392).

قوله: (كما رأيتهما) مرتبط بقوله عدل إلخ، فإن العدول يقتضي أنه ثبت عند الأول وعدل للثاني، وأشار بهذا الرد تعقب الزركشي⁽¹⁾، وتبعه أبو زرعة⁽²⁾ على المصنف لشرحهما على النسخة المشطوبة. قوله: (أي: تخالفاً) فسر الأخص بالأعم، فإن التخالف أعم لصدقه بالمغايرة في المفهوم مطلقاً بخلاف التعارض؛ ليصح قوله: (ودل دليل إلخ) إذ لو أريد حقيقة التعارض لم يحتج إليه؛ لأن التعارض لا يكون إلا عند قيام الدليل على تكرار مقتضى القول. قوله: (وذلك) أي: النسخ. قوله: (لكن في تأخر إلخ)⁽³⁾؛ لأنه يحتمل أن الطلب في غير زمن الفعل أي زمن كان. قوله: (الأصح) صفة لثالثها. قوله: (لأنه أقوى) في البيان فيه أن قوة الفعل في بيان الكيفيات أما بيان الأحكام فالقول أقوى⁽⁴⁾. قوله: (لأننا متعبدون فيما يتعلق بنا بالعلم) أي: فيكون الأحسن ما يفيد علماً للخروج من عهدة التكليف، والتوقف لا يفيد علماً وهذا إنما يفيد نفي تصحيح الوقف دون القول فتصحيحه لأمر آخر فلذلك جعله علة لاختلاف التصحيح⁽⁵⁾.

قوله: (لعدم ثبوت حكم الفعل في حقنا) أو قوله تعالى: {وما آتاكم الرسول فخذوه} ⁽⁶⁾ المراد ما أمركم بدليل {وَمَا تَكُنْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} ⁽⁷⁾. قوله: (كأن قال: يجب إلخ) فإنه ليس نصاً فيه لاحتمال أن المراد كل واحد من الأمة. قوله: (لأن التخصيص أهون منه) لأن النسخ رفع للجميع والتخصيص رفع للبعض فهو دونه في مخالفة أصل الاستصحاب حكم العام. قوله: (أي) بفتح الهزة احترازاً عن الإخبار بكسرها مصدر أخبر. قوله: (زيادة للفائدة) علة للمعلل مع علته.

(1) ينظر: تصنيف المسامع، للزركشي، (2/ 911)، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 131).

(2) ينظر: الغيث الهامع، للعراقي، (ص391)، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 131).

(3) قال أبو يحيى: «إذا تعارض الفعل والقول أي تخالفاً بتخالف مقتضيهما ودل دليل على تكرار مقتضاه، أي: القول. فإن اختص القول به صلى الله عليه وسلم، كأن قال يجب علي صوم عاشوراء في كل سنة، وأفطر في سنة بعد القول أو قبله» غاية الوصول في شرح لب الأصول، أبو يحيى السنيكي، (ص97).

(4) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 131).

(5) هنا مسألتان الأولى: التعارض القول والفعل. والثانية: وجود قولين متأخر ومتقدم وعلم نسخ المتقدم قال السنيكي: (فلا تعارض فيه أي: في حقه صلى الله عليه وسلم بين الفعل والقول لعدم تناوله له. وفيما المتأخر منهما بأن علم ناسخ للمتقدم. إن دل دليل على تأسيها به في الفعل فإن جهل المتأخر عمل بالقول في الأصح، وقيل: بالفعل، وقيل الوقف لما مر، وإنما اختلف التصحيح في المسألتين) غاية الوصول، للسنيكي، (ص97)، وينظر: شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 132).

(6) سورة الحشر من الآية [7].

(7) سورة الحشر من الآية [7].

قوله: (بأن لا يكون له معنى) عدل عن أن يقول بأن لا يوضع لمعنى لئلا يدخل فيه الكلام على أن دلالاته 168/ب عقلية فإنه لم يوضع. قوله: (كمدلول لفظ) الهمذان الكاف استقصائية⁽¹⁾ إن أريد به ما لا معنى له من المركبات⁽²⁾؛ لأنه ليس لنا مهمل إلا وهو هذيان، ولإدخال إن أريد به خصوص ما يحصل من نحو المريض، وظاهره أن الهمذان⁽³⁾ قاصر على المركب فالمفرد لا يوصف بالإهمال، وفي العبارة حذف مضاف أي: كمدلول ماصدقات لفظ الهمذان، وقد يقال: لا حاجة إليه لوجود الكلي بوجود ماصدقاته، أو لأن المراد بالممدلول الماصدقات⁽⁴⁾. تأمل.

قوله: (في نفيه إلخ) أي: نفي وجوده مسمى بهذا الاسم؛ لأن التركيب عنده ضم لفظ لآخر للإفادة، وإلا فوجوده لا يمكن إنكاره لوجود لفظ مضموم بعضه إلى بعض لا معنى له. قوله: (فحيث انتفى النفي) أي: انتفى تسميته بذلك. قوله: (فمرجع خلافه إلخ) لا يتفرع على ما قبله فإن المتبادر منه الخلاف في الوجود لا في التسمية، ولو حمل كلامه على أنه غير موجود في اللغة، والقائل بوجوده في غير اللغة، وكان الخلاف بهذا لفظيا كان أولى تأمل.

قوله: (وليس موضوعاً) قال الكمال: هذا مما لا فائدة له بعد قوله مهمل؛ لأن المهمل غير موضوع وفيه نظر لأنه لم يعرفه بأنه غير الموضوع بل لم يدل على معنى والمفهومان متغايران وإذا كان المهمل⁽⁵⁾. غير موضوع اتفاقاً كان إطلاقه مراداً به نفسه نحو: جسق مهمل ليس بحقيقة، ولا مجاز إذ لم يوضع

(1) عرف الاستقصاء بأنه: «هو حصر كل ما يتفرع من المعنى ويتولد عنه، ويكون من سببه ولوازمه، بحيث لا يترك فيه موضعاً قد أخلقه بجهة الأخذ له، فيستدركه ليستحقه بذكره» تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر، لابن أبي أصيب، (ص549).

(2) المركبات جمع مركب وهو: «المركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد» رسالة الحدود، أبو الحسن الرماني، (ص70).

(3) الهمذان عرفه السبكي فقال: «هو اللفظ المركب المهمل وهو الذي ادعى امتناعه وهذا اعتراض منقذ» وفي الكليات قال: «الهمذان هو ترك الصواب. والهلز: هو كلام لا يقصد به ما وضع له اللفظ ولا يقصد به أيضاً ما يصلح له الكلام بطريق الاستعارة، وليس المجاز كذلك لعدم الفرق بين الهزل والمجاز» ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، للتاج السبكي، (1/ 361). الكليات، أبو البقاء الكوفي الحنفي، (ص961).

(4) الماصدقات جمع ماصدق، وعرف بأنه: «هو الأفراد التي يصدق عليها مفهوم اللفظ الكلي» آداب البحث والمناظرة، محمد أمين الشنقيطي، (1/ 49).

(5) عرف المهمل بأنه: «هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر، وهو يطلبه في المعنى، فيعمل في ضميره، مطابقاً له في الأفراد، والتذكير، وفروعهما» شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، لمحمد بن محمد بن مالك، (ص185).

نفسه، والاستعمال⁽¹⁾ تابع للوضع⁽²⁾. بل الوضع لنفسه كالعدم فالاستعمال المبني عليه كذلك، وكذا الألفاظ المستعملة، ولا يلزم من صحة الاستعمال كونه حقيقة، أو مجازاً؛ لأنه من قبيل المعاني العرضية والقول بأن استعمال اللفظ الموضوع في نفسه مجاز لأنه استعمال في غير ما وضع له يلزم القول بمثله في المهمل⁽³⁾ تأمل.

قوله: (بالنوع) أي: بالأمر الكلي دون الأفراد كما في الوضع الشخصي، وليس المراد أنه وضع لفرد من نوعه كما قاله الشهاب عميرة⁽⁴⁾. قوله: (وقيل لا إلخ) بناء على أن دلالة المركب عقلية. قوله: (وللتعبير عنه بالكلام إلخ) الأولى في المناسبة، ولأنه المقصود في البحث 169/أ بالقصد الأولى وإلا فالمركب أعم من الكلام، فإن الكلام خاص بالمركب العام، والمركب المستعمل يعم التام والناقص، قاله الكمال⁽⁵⁾. قوله: (فصاعداً) ادعى الكوراني⁽⁶⁾، (7)، أنه لا يتركب إلا من كلمتين فقط، وهما

(1) الاستعمال هو: «ظهور المعنى، وخفاؤه من اللفظ المستعمل فيه وبعد ذلك البحث عن كيفية دلالة اللفظ على المعنى المستعمل هو فيه ظاهراً كان أو خفياً.. وإن استعمال اللفظ فيه فاللفظ بالنسبة إلى المعنى ينقسم عند القوم إلى: الخاص والعام، والمشارك والمؤول». ينظر: التلويح على التوضيح لمتن التتقيح، للسعد، (1/ 55).

(2) عرّف خطاب الوضع بأنه: «هو الخطاب بالأسباب والشروط والموانع والتقاير الشرعية وتقدم بسطها وأنها لا يشترط فيها التكليف ولا العلم» الفروق للقرافي (3/ 124).

(3) وقال ابن الملقن: «المستعمل هو الأخف، وأكثر استعمالاً من المهمل» الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن، (4/ 184).

(4) شهاب الدين أحمد البرلسي المصري الشافعي، الملقب بعميرة، الإمام العلامة المحقق فقيه أصولي من آثاره: حاشية على شرح جمع الجوامع للسكري، أخذ العلم عن الشيخ عبد الحق السنباطي والبرهان بن أبي شريف، والنور المحلى. وكان عالماً، زاهداً، ورعاً، حسن الأخلاق، يدرس ويفتي، وانتهت إليه الرئاسة في تحقيق المذهب، توفي سنة (957هـ) وقال الهيثمي: «الشهاب عميرة البرلسي رشيد». ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، (10/ 454) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي، (3/ 298) الأعلام للزركلي، (1/ 103)، ومعجم المؤلفين، لكحاله، (8/ 13).

(5) الكمال: هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام، من علماء الحنفية ولد سنة (790هـ). عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس. ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة. وأقام ببلب مدة. وجاور بالحرمين. كان شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيعونية بمصر، وكان معظماً عند ملوك الدولة. من كتبه (فتح القدير) في شرح الهداية فقه الحنفية، و(التحرير) في أصول الفقه. توفي بالقاهرة (ت: 861هـ). ينظر: الأعلام للزركلي، (6/ 255) ومعجم المؤلفين، لكحاله، (10/ 264).

(6) الكوراني: (1025-1101هـ) هو: إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الشهراني الشهرزوري الكوراني، برهان الدين مجتهد من فقهاء الشافعية عالم بالحديث أبو طاهر فقيه. ولد بالمدينة، وولي فيها إفتاء الشافعية مدة. قيل: إن كتبه تنيف عن ثمانين، منها: (منتخب كنز العمال في سنن الأقوال للمتقي الهندي)، و(مختصر شرح شواهد الرضي للبغادي) و(اتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف) رسالة في مكتبة عيروس الحبشي، ومعها من تأليفه أيضاً (التعريف بتحقيق التأليف). ينظر: الأعلام للزركلي، (1/ 35)، ومعجم المؤلفين، لكحاله، (8/ 196).

(7) قال الكوراني: «يقدم غير المركب على المركب» ينظر: الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، (4/ 97).

ظاهر في الإسناد⁽¹⁾، وفيه نظر.

فإن المفعول وفضلات الجملة منها. قوله: (إسناداً مفيداً) أي: بالفعل على اشتراط تجدد الفائدة، أو ما كان الشأن الشأن في الإفادة على مقابله. قوله: (نحو رجل يتكلم)⁽²⁾، لأن الحكم على النكرة لا يفيد؛ لأن المحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً، ويكفي المحكوم به الشعور بوجه. قوله: (لأن فيه بياناً بعد إبهام)؛ لأنه يتقدم الفعل تشوّقت النفس إلى المحكوم عليه، ففي ذكره بعد ذلك فائدة بخلاف المبتدأ.

قوله: (مقصودة لإيضاح) أي: لا لذاتها، وكذا جملة القسم فإنها مقصودة لتأكيد الجواب وكذلك جملة الشرط فإن القصد منها تقييد الجواب كذا قيل ورده سيد⁽³⁾، بأن الفائدة المقصودة التعليق، وهو إنما يحصل بمجموع الشرط والجواب، فالحق أن الكلام هو المجموع⁽⁴⁾.
قوله: (والاختلاف في أنه حقيقة) في ماذا فيه إخراج (ما) عن الصدارة مع أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولكن المختار عند ابن مالك⁽⁵⁾ أنها ليست كغيرها من أدوات الاستفهام في استحقاق الصدارة⁽⁶⁾.

(1) «والمركب المستعمل يعم التام والناقص (قوله فصاعداً) ادعى الكوراني أنه لا يتركب إلا من كلمتين فقط وهما طرفا الإسناد» حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 133).

(2) الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته فقوله: «ما تضمن»، كالجنس. وقوله: «من الكلم»، فصل أول، أخرج به الدوال الأربع. وقوله: «إسناداً»، فصل ثان أخرج به المفردات، والمركبات غير تركيب الإسناد. وقوله: «مفيداً»، «أخرج به غير المفيد. نحو: «رجل يتكلم»، بخلاف «تكلم رجل»، لأن فيه بياناً بعد إبهام». ينظر: مفتاح الوصول إلى علم الأصول في شرح خلاصة الأصول، لمحمد الطيب، (ص176-177).

(3) قوله (ورده سيد) يقصد السيد الشريف، هو: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، من كبار العلماء بالعربية. ولد في تآكو قرب استراباد سنة: (740هـ) ودرس في شیراز. ولما دخلها تيمور سنة (789هـ) فرّ الجرجاني إلى سمرقند، له كتب منها: (التعريفات)، و(الديباج المذهب في مصطلح الحديث) مطبوع مع شرح منلا حنفي عليه، توفي، سنة: (816هـ) ينظر: الأعلام للزركلي، (5/ 7) ومعجم المؤلفين، لكحالة، (7/ 216).

(4) قال العطار: «ورده السيد الشريف بأن الفائدة المقصودة التعليق» حاشية العطار على شرح الجلال، (2/ 134).

(5) ابن مالك (600-672هـ) هو: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي أبو عبد الله، أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها، (نحوي، لغوي، مقرر، مشارك في الفقه والأصول والحديث وغيرها) أشهر كتبه (الألفية) في النحو، وله (تسهيل الفوائد) نحو، وشرحه. ينظر: الأعلام للزركلي، (6/ 233) ومعجم المؤلفين، لكحالة، (10/ 234).

(6) حيث إنه قال: «إجراء "ما" الموصولة مجرى "ما" الاستفهامية في حذف ألفها إذا جرت. لكن بشرط كون الصلة "شاء" وفاعلها» ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص251).

قوله: (دون المعتزلة) فإنهم لا يثبتونه حقيقة ويردونه إلى الأمر⁽¹⁾. قوله: (المعبر عنه بمصادقات اللسان) ظاهره أن الكلام النفساني هو ثبوت النسبة⁽²⁾، وليس كذلك بل هو قضايا كلية مشابهة للقضايا اللفظية. قوله: (لأن الأصل في الإطلاق إلخ)، أي: وهو يطلق على كل منهما. قوله: (منأً أي: من أهل السنة. قوله: (لأن بحثه إلخ) لأنه الذي يستدل به في الأحكام وفيه تعليل الشيء بنفسه: لأن البحث هو الكلام. وأجيب بأن المراد: أن غرضه من البحث. قوله: (أي: مصادقات اللساني) أعاد الضمير إليه: لأنه المقسم مع كونه أقرب مذكور، وفيه إشارة إلى أن 169/ب هذا التقسيم باعتبار مصادقاته دون مفهومه.

قوله: (ذكر الماهية) أراد به ما يشمل عوارضها، فشمّل الاستفهام عن الوصف وعن التعيين. قوله: (وإنشاء) عطف مرادف. قوله: (أم أفاد طلباً باللازم) أي: بالطريق المعبر عنه باللازم بأن يكون المفاد لازم معناه. قوله: (كالتمني والترجي) لأن كلاهما موضوع لحالة نفسانية يلزمها الطلب وهو التلهف كما قاله ابن يعقوب⁽³⁾، وشرح السلم⁽⁴⁾ وغيره. قوله: (لأمر خارجية) كالفائل أو المشاهدة فلا يرد أن التعريف غير جامع.

قوله: (وقيل لقصر تعريفه) أي: لخفاؤه فإنه لا يلزم من كون التصديق به ضرورياً أن حقيقته واضحة، ويحتمل أن عسره لوضوحه: لأن توضيح الواضحات من المشكلات⁽⁵⁾. قوله: (وطلب القيام) أي: اللفظي فإن النفسي يحصل من غير اللفظ⁽⁶⁾. قوله: (يحصل به)، وحينئذ فلا يحتمل الصدق والكذب. قوله: (فالإنشاء إلخ) تفريع على ما ذكره في المثال. قوله: (ما قبل الأول) وهو الأمر

(1) «فالت المعتزلة: ليس ينهي عن ضده، لا بمعنى أنه عينه ولا يتضمنه ولا يلزمه» روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة، (150/1) قال أبي الحسن البصري (ذهب قوم إلى أن الأمر بالشيء نهي عن ضده وخالفهم آخرون على ذلك وإنه ذهب قاضي الفاضلة وأصحابنا والخلاف في ذلك إما في الاسم وإما في المعنى) تفاصيل المسألة في المعتمد في أصول الفقه (97/1) (97/1) المستصفي للغزالي (65).

(2) ينظر مسألة الكلام النفسي في الأصول في: التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، للآباري، (610/1) «مسألة: في صيغة الأمر»، وروضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة، ت شعبان، (147/1) «فصل: الأمر بالشيء نهي عن ضده».

(3) ابن يعقوب: هو: أحمد بن محمد بن يعقوب، أبو العباس الولائي فاضل، من أهل فاس. توفي بمكناس. نسبته إلى بني ولّ من قبائل العرب بالمغرب. من كتبه (شرح مختصر المنطق) للسوسى، و (شرح السلم) في الرباط، توفي سنة: (1128هـ/ 1716م). ينظر: الأعلام للزركلي، (1/ 241).

(4) قوله (وشرح السلم) أي: من أعماله (شرح السلم)، منظومة (السلم المنورق) لـ«الأخضري عبد الرحمن بن سيدي محمد الصغير بن محمد ابن عامر الأخضري البنيويوسي المغربي المالكي المتوفى سنة 983» وشرحها كذلك. ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، للبغدادى، (1/ 546).

(5) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 137).

(6) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 138).

والاستفهام والنهي. قوله: (في الخارج) أي: خارج الأذهان. قوله: (بغيره) أي: فيكون هو حكاية لذلك الغير.

قوله: (خارج صدق) من إضافة المسبب للسبب⁽¹⁾ أي: خارج يتحقق بسببه الصدق والكذب هذا هو الأقرب في عبارة المصنف، وهو تفسير باللازم، ولذلك فسره الشارح بغيره عدل عنه المصنف مع أن الموافق لتعريفه الإنشاء، أو كان يفسر الإنشاء بما توافق في تعريف الخبر، وكان في كلامه احتباكاً⁽²⁾ حذف من كل نظير ما أثبت في الآخر، لإفادة أن لكل منهما تعريفيين باعتبار تقسيمين، وفي الكلام قيداً محذوفاً هو محتمل الإثبات والنفي، أي: خارجٌ تقصد مطابقتها أو لا تقصد مطابقتها وإلا فالإنشاء له خارج؛ لأنه لا بد من نفي في الواقع لكنه لا يقصد مطابقتها ولا عدم مطابقتها كما حققه السعد⁽³⁾، (4).

قوله: (وهو) أي: المضمون مخرج أي: خروج. قوله: (إما مطابق للخارج إلخ) طابق الواقع الاعتقاد أم لا. قوله: (أو لا فالكذب طابق الاعتقاد أم لا) وقوله: {وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ}⁽⁵⁾. الكذب راجع للخبر 170/أ ضمناً وهو كون شهادتهم عن صميم القلب أو في الشهادة لا في الخبر وهو قولهم: "يا رسول الله" لأنه مطابق للواقع. قوله: (أو لم يعتقد إلخ) وإن كان خالي الذهن لا حكم عنده لأن الكلام في الخبر في حد ذاته وهو لا يخلو عن حكم، وإن لم يكن معه إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها. قوله: (وذلك أربع صور)⁽⁶⁾. وما عداه صورتان واحدة صدق والأخرى كذب. قوله: (المطابقة لاعتقاد

(1) ينظر: تشنيف المسامع، للزركشي، (2/ 928)، والغيث الهامع، للعراقي، (ص399)، وغاية الوصول، للسبكي، (ص98)، وشرح الجلال المحلي، (2/ 138)، والأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، للسيناوي، (2/ 57).

(2) عرف الاحتباك بأنه: «هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويحذف من كل واحد منهما مقابله، لدلالة الآخر عليه» التعريفات، (12/ 1)، الكليات، (57/1).

(3) السُّعْدُ النَّقَّازَانِي هو: مسعود بن عمر بن عبد الله النقَّازَانِي، من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد في (712هـ) بتقنازان من بلاد خراسان وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس. كانت في لسانه لكمة. من كتبه (تهذيب المنطق) و(المطول) في البلاغة، و(المختصر) اختصر به شرح تلخيص المفتاح، و(مقاصد الطالبين) في الكلام، و(شرح مقاصد الطالبين) و(النعم السوايع في شرح الكلم النوايع للزمخشري)، و(إرشاد الهادي) نحو، و(شرح العقائد النسفية) وغيره توفي سنة: (793هـ). ينظر: الأعلام للزركلي، (7/ 219)، ومعجم المؤلفين، لكحالة، (12/ 228).

(4) «التقسيم الثاني من التقسيمات الأربعة هو تقسيم اللفظ باعتبار استعماله في المعنى..» التلويح على التوضيح لمتن التفتيح، للسعد النقَّازَانِي، (1/ 130).

(5) سورة المنافقون من الآية [1].

(6) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 140).

المخبر) وليس من هذا قوله عليه السلام: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»⁽¹⁾. فإن المراد لم يكن وهو ممنوع كالخطأ اللساني، فالأولى أنه يجوز عليه الخطأ اللساني للتشريع، وهو هنا عدم إبطال الكلام سهواً الصلاة تأمل.

قوله: (أم بعدم اعتقاد إلخ) اعترضه الكمال بأن هذا من الوسطة عند الراغب⁽²⁾،⁽³⁾ قوله: (أي: بالصدق والكذب) غير التامين، لأن الصدق التام ما وجد فيه الأمران، والكذب التام ما انتفى فيه الأمران. قوله: (فهو واسطة) بين الصدق والكذب أي: التامين وهذا معلوم من كون هذه الأحوال تفصيل لأقوال القائلين بإثبات الوسطة فلا يرد أنه لا يؤخذ من المصنف القول بالوسطة عند الراغب⁽⁴⁾. قوله: (ومدلول الخبر) أي: ما يصدق عليه أنه خبر. قوله: (في الإثبات) أخذه من قول المصنف لا ثبوتها؛ لأن الثبوت لا يكون إلا في الإثبات ويأتي أن النفي يقاس عليه. قوله: (كقيام زيد) ظاهره أن النسبة هي القيام مع أنها ثبوت القيام. قوله: (الحكم بالنسبة) ظاهره أن مدلول الخبر الإذعان بالنسبة مع أن مدلوله هو النسبة أي: ثبوت الحكم في الواقع وإنما يأتي إنكاره لأن إذعان المتكلم واقع كما في المطول إلا أن يراد بالحكم النسبة الحكمية والباقي قوله بالنسبة للتصوير أي: النسبة من حيث الحكم بها لا من حيث تحققها في الخارج ومما يدل على هذا قوله ومورد الصدق والكذب النسبة إلخ تأمل. قوله: (حيث إنه) أي: مدلول الخبر. قوله: (الحكم بها) أي: بالنسبة والنسبة من حيث الحكم بها

(1) يقصد المصنف الإشارة حديث أبي هريرة مرفوعاً قال: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ «انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟. فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ» أخرجه البخاري في صحيحه (144/1) رقم: «714» كتاب الأذان باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس. ومسلم في صحيحه (403/1) رقم: «573» كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له.

(2) الراغب هو: الحسين بن محمد بن الفضل أبو القاسم الأصفهاني عرف بالراغب: أديب، من الحكماء العلماء. من أهل أصبهان سكن بغداد، واشتهر حتى كان يقرن بالإمام الغزالي من كتبه: (محاضرات الأدباء) مجلدان، و(الذريعة إلى مكارم الشريعة) و(الأخلاق) ويسمى (أخلاق الراغب) و(جامع التفسير) كبير، طبعته مقدمته، أخذ عنه البيضاوي في تفسيره، و(المفردات في غريب القرآن) و(حل متشابهات القرآن) وغيره، توفي سنة: (502هـ). ينظر: الأعلام للزركلي، (255/2)، ومجمع المؤلفين، لكحاله، (59/4).

(3) «وقد تقرر أن أنواع الكلام المركب الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي والطلب والشافعة، والوارد في كلام الله تعالى من ذلك: الخبر والأمر والنهي، وذلك أن علام الغيوب لا يحتاج إلى الاستخبار وكل ما ورد من ألفاظ الاستخبار فعلى الحكاية أو على الإنكار والتوبيخ، والمولى لا يطلب من عبده ولا يتشفع إليه. فإن هذه الثلاثة ساقطة من القرآن» تفسير الراغب الأصفهاني⁽¹⁾ (8).

(4) «فالمصور عند الراغب خمسة واحدة صدق واثنان كذب واثنان واسطة على كلام الشارح وعلى ما نقله الكمال وشيخ الإسلام عن الراغب واحدة كذب وثلاثة واسطة، وأما الصور على كلام النظام فسته اثنان صدق، واثنان كذب واثنان واسطة» حاشية العطار على شرح الجلال المحلي (141/2).

لا من حيث ثبوتها في الخارج على ما مر. قوله: (الحكم بالنسبة) أي: النسبة 170/ب من حيث الحكم بها.

قوله: (بل كان ثبوتها) أي: بل كان مدلول الخبر النسبة من حيث ثبوتها في الخارج. قوله: (لم يكن شيء من الخبر كذبا) لأن الكذب لم يتحقق نسبته في الخارج. قوله: (كيف وقد إلخ) دليل للاستثائية أي: وكونه لا شيء من الخبر كذبا باطل كيف إلخ. قوله: (بأن لم يثبت إلخ) الباء للتصوير.

قوله: (ليس مدلولاً له) لأن مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلي، ولا يلزم من عدم التحقق في الخارج خروج الخبر عن كون مدلوله الصدق. قوله: (ما جعل مدلوله) أي: دائماً وهو الصدق ولو عند التخلف. قوله: (عن الدليل) وهو الخبر؛ لأن دلالة وضعه وهي يجوز تخلفها وحينئذ فلا يلزم من كون مدلول الخبر ثبوت النسبة في الخارج أنه لا شيء من الخبر بكذب، وبهذا الجواب يرجع الخلاف لفظياً. قوله: (لا عقلية) أي: لا يجوز تخلفها.

قوله: (وتقسيم الخبر إلخ) على ما قاله القرافي⁽¹⁾ بدليل ما بعده⁽²⁾. قوله: (باعتبار وجود إلخ) فيه لف ونشر مرتب. قوله: (سالم عن هذا التخلف) لأن النسبة الحكمية لا تتخلف، ولا يرد خبر الشاك؛ لأن المراد التخلف المخصوص أو أن على أن الشاك عداه حكم. قوله: (كما سيأتي) أي: على ما يأتي من أنها إن طابقت النسبة الحكمية الخارجية فصدق، وإلا فكذب. قوله: (أوضح من عبارة المحصول إلخ) فإن عبارته صادقة بالسلب الجزئي⁽³⁾ مع أن المراد السلب الكلي، وعبارة المصنف ظاهرة فيه. قوله: (ومن عبارة التحصيل)⁽⁴⁾ لما علمت أيضاً. قوله: (الشيء تضمنها) أي: النسبة

(1) القرافي هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس الصنهاجي القرافي، ولد سنة: (626هـ) من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة من برابرة المغرب وإلى القرافة وهي (محلة مجاورة لقبر الإمام الشافعي بالقاهرة) وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة. له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها (أنوار البروق في أنواء الفروق) أربعة أجزاء، و(الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام) و(الذخيرة) في فقه المالكية، و(اليواقيت في أحكام المواقيت) توفي سنة: (684هـ) ينظر: الأعلام للزركلي، (1/ 94-95)، ومعجم المؤلفين، لكحاله، (1/ 158).

(2) قال «ينقسم الخبر إلى صدق وهو المطابق وكذب وهو غير المطابق الذي قصد إلى عدم مطابقته وإلى ما ليس بصدق ولا كذب وهو غير المطابق الذي لم يقصد إلى عدم مطابقته فهذا القسم الثالث لا يكون عندهم صدقاً ولا كذباً ولا يحتملها مع أنه خبر فيصير الحد غير جامع عندهم فيكون فاسداً لنا» الفروق للقرافي، (1/ 25).

(3) في المحصول قال: «الفصل الرابع في أن النكرة في سياق النفي تعم..» المحصول للرازي، (2/ 343). وقال القرافي «اختلف الناس في النكرة في سياق النفي» نفائس الأصول في شرح المحصول، للقرافي، (4/ 1802).

(4) ينظر: التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي، (2/ 91) وبعدها.

الإنسانية⁽¹⁾ التي تضمنها تضحناً مقصوداً، كما يأتي. قوله: (ليس غير) أي: لا زائد عليها بالنسبة
التقييدية⁽²⁾. قوله: (كقائم) أي: كنسبة قائم التي هي ثبوت القيام لزيد. قوله: (وهي مورد الصدق إلخ)
فإن طابق الخارج فصدق وإلا فلا. قوله: (متعلق الشهادة) خبر ومدلول الخبر النسبة الحكمية التي هي
مورد الصدق والكذب. قوله: (لغيبته إلخ) وإلا 171/أ لا نصب الحكم على عينه لتعيينه.

قوله: (أي: دون النسب) أي: بحيث تكون شهادة يعتمد عليها القاضي في الحكم وهذا لا يناهض
وصفها بالصدق والكذب باعتبار ما تضمنه عرفاً من الخبر الضمني، وبهذا يندفع رد ابن عبد
السلام⁽³⁾. على ابن عرفة⁽⁴⁾. الذي في الحكاية المشهورة عنهما، وبه أيضاً يندفع ما في الكمال من
التمسك في تأييد ما هو المذهب بما في البخاري⁽⁵⁾، مرفوعاً أنه: «يُقَالُ لِلنَّصَارَى: مَا كُنْتُمْ تُعْبُدُونَ؟
فَيَقُولُونَ: كُنَّا نُعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذِبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ»⁽⁶⁾. على أن
مورد الصدق والكذب الصفات، وهو قولهم «ابن الله»، فإن التكذيب باعتبار الخبر الضمني.

قوله: (بالنظر إلى أمور إلخ) أما بالنظر لذاته فمحتمل للصدق والكذب كما مر. قوله: (إما

(1) «مورد الصدق والكذب في الخبر هو النسبة الإنسانية، لا ما يقع في أحد الطرفين من النسب التقييدية» الفوائد السنية في شرح
الألفية، محمد بن عبد الدائم البرماوي، (2/ 930).

(2) «واحترز بالإنسانية عن النسبة التقييدية، كنسبة الإضافة نحو: «غلام زيد»، ونسبة النعت نحو: «جاء الرجل الخياط». واحترز
بالمقصودة لذاتها عن الجمل التي تقع صلة، نحو: «خرج أبوه» من قولك: «جاء الذي خرج أبوه». مطالع الدقائق في تحرير الجوامع
والفوارق، للإسنوي، (1/ 171).

(3) هو: محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهواري المنستيري التونسي المالكي (أبو عبد الله) ولد في (676هـ) فقيه أصولي
متكلم محدث عالم بالعربية والمعاني والبيان. ولي القضاء بتونس. من آثاره: شرح تنبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الأمهات لابن
الحاجب في فروع الفقه المالكي في مجلدات، وديوان فتاوى. توفي سنة: (749هـ). ينظر: معجم المؤلفين، لكحاله، (10/ 171).

(4) ابن عرفة: هو: محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي عرفت بابن عرفة أبو عبد الله مقرر فقيه أصولي
بياني منطقي متكلم فرضي حاسب خطيب ولد بتونس في 27 رجب، (716هـ) وسمع من ابن عبد السلام الهواري والوادي وابن
سلمة، وتولى إمامة الجامع الأعظم، وتوفي بتونس في 24 جمادى الآخرة. من تأليفه: (المبسوط) في الفقه المالكي، (منظومة في
قراءة يعقوب)، (مختصر الفرائض)، (مصنف في المنطق)، و(المختصر الشامل في أصول الدين) توفي: (803هـ). ينظر: معجم
المؤلفين، (11/ 285).

(5) البخاري (194-256هـ) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله: حبر الإسلام، والحافظ لحديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم، صاحب (الجامع الصحيح) المعروف بصحيح البخاري، و(التاريخ) أجزاء منه، و(الضعفاء) في
رجال الحديث، و(خلق أفعال العباد) و(الأدب المفرد). ولد في بخارى، ونشأ يتيماً، وقام برحلة. ينظر: الأعلام للزركلي، (6/ 34)،
ومعجم المؤلفين، لكحاله، (9/ 52).

(6) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً أخرجه البخاري في صحيحه (9/ 129) رقم: «7439» كتاب التوحيد باب قول الله تعالى:
﴿وَجُودٌ يُؤْمِنُ نَاصِرَةً * إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةً﴾. ومسلم في صحيحه (1/ 167) رقم: «183» كتاب الإيمان باب: معرفة طريق الرؤية.
واللفظ الوارد من رواية الإمام مسلم.

مقطوع بكذب) قدّمه لطول الكلام على الصادق. قوله: (أو نقص منه) عطف على مكذوب. قوله: (ما يزيل الوهم) أي: لفظ لو ذكره زال الوهم.

قوله: (من الأول) ما روى اعترضه قاسم: بأن هذا يقبل التأويل بأن غيره لم يؤثر فيه، وأجاب قاسم: بأنه مثال لموهم الباطل بقطع النظر عن قوله، ولم يقبل التأويل، وبأنه تأويل بعيد مع التعبير بخلق. قوله: (أرأيتمكم) استفهام تقريرى بقصد التنبه لما يليق. قوله: (ويوافقه فيها) أي: في لفظة اليوم. قوله: (ونحو ستة) أي: مدلوله والمراد بمن كان على وجه الأرض فلا يرد الحصر، فإنه كان إذ ذاك في الهواء، وكذلك الجن، والظاهر أن حديث «يبعث الله على رأس..» إلخ⁽¹⁾ مبني على هذا الحديث فلا يبنى على تاريخ الهجرة بل من يوم تحديده⁽²⁾، وذلك بعد الهجرة بعشرة أعوام فيتأخر التجديد عن القرن الهجري عشرة أعوام⁽³⁾. قوله: (أو افتراء إلخ) فيه أن نفس الوضع فلعن جعله سبباً باعتبار ما احتوى عليه من التعبير، ولو عبر به المصنف كان أولى.

قوله: (أو يضع مكانه إلخ) أي: مع ذكره الأصل لىغاير النسيان⁽⁴⁾. قوله: (ما يؤدي معناه) أي: والواقع خلافه، وإلا فلا وضع لجواز الرواية 171/ب بالمعنى. قوله: (أو بلا تصديق) أو لنفي الأحاد الدائن. قوله: (تعالى: {وَحَافًّ النَّبِيِّينَ})⁽⁵⁾ وإلا فهو الآن مقطوع بكذبه. قوله: (فلا يقطع بكذبه) أي: باعتبار التجويز العقلي⁽⁶⁾. مع قطع النظر عن الدليل السمعي أو باعتبار الأزمنة الماهية⁽⁷⁾. قوله: (قبل ورود هذا الدليل) وإلا فهو مقطوع بكذبه. قوله: (لتجويز العقل) يقال: التجويز العقلي لا ينال في أن العادة تقتضي عدم الصدق، وحينئذ فالخلف لفظي، وكأنه لما كان أمرها ضعيفاً لم تعارض التجويز

(1) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا» أخرجه أبو داود في سننه (349/6) رقم: «4291» كتاب الملاحم، باب: ما يذكر في قرن المئة. والطبراني في المعجم الأوسط، (323/6) رقم: «6527»، وصححه التبريزي في: مشكاة المصابيح، (1/ 82) رقم: «247» وصححه الألباني في صحيح أبي داود برقم (4291).

(2) «ومنع الاستدلال بأن المراد بمن يجدد أمر الدين من يقرر الشرائع والأحكام لا المجتهد المطلق» الفروق للقرافي، (121/2)، وأتى القرافي بلفظ الأثر: «يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها».

(3) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، للتاج السبكي، (208/3) وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (145/2).

(4) عرف النسيان بأنه: «هو زوال المعلوم عن الحافظة والمدركة فيستأنف تحصيله» نشر البنود على مراقي السعود، عبدالله الشنقيطي، (1/ 66)، وينظر: الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، للسباني، (1/ 25).

(5) سورة الأحزاب من الآية [40].

(6) «التجويز العقلي هو أنه لو قدر مقدار نقيض متعلق العلم لم يلزم من تقديره ذلك محال لنفسه، لأنه ممكن لذاته لا أنه عبارة عن الاحتمال، وهذا كما ترى يصرح بأن التجويز العقلي هو الإمكان الذاتي» الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، للبارتي الحنفي (1/ 133).

(7) كلمة (الماهية) لا وجه لها ومتتافرة مع سياقها، ولم أقف على اللفظ في الحواشي.

العقلي.

قوله: (وما نقب) فيه أي: الاستقراء⁽¹⁾ لا يفيد القطع، والتام متعذر⁽²⁾. قوله: (وبعض المنسوب) أي: في الجملة، وليس بلازم القطع فيما مضى فيجوز الكذب فيما يأتي، أو يقال: السين للتفيس القريب، وقد مضت مدة تقتضي الوقوع. قوله: (ولا فيه كذب) أي: وإلا يقع فقد كذب بهذا الحديث عليه، ولا يقال يمكن وقوعه قبيل الساعة: لأن السين للاستقبال كما علمت أنها للتفيس القريب. قوله: (واستغني عن تواترها إلخ)⁽³⁾ لحصول المقصود منها بالقرآن⁽⁴⁾. قوله: (بخلاف ما يذكر إلخ) فإنه لم يتواتر حتى في العصر الأول.

قوله: (ثم بايعه علي)⁽⁵⁾. ولو كان عالماً بهذا الحديث لم تحل له المبايعه، وكانت مبايعته غير منعقدة، وإن لم يعلم به لزمه جهله بسنة الرسول فقد نقصه الروافض من حيث كملوه. قوله: (ورسوله) أي: بالنسبة لمن سمعه وقوله: (وبعض المنسوب في المنقول بالنسبة لمن لم يسمعه ولم يذكر خبر كل الأمة أي: الإجماع للاختلاف قطعيته. قوله: (وإن كنا لا نعلم عينه) أي: بالنظر له في ذاته، وإن قطع به لعارض تواتر.

قوله: (تواطؤهم على الكذب)⁽⁶⁾ أي: توافقتهم في الأصلي بخبر غير مطابق للواقع بأن يتواطؤوا عليه لا توافقتهم على أن كلاً من الخبر يُخبر كذا. قوله: (لجواز الغلط فيه) أي: من المعقول وأورد أن الحس يتطرق إليه الغلط فالمحسوس كالمعقول.

(1) عرف الاستقراء بأنه: «هو تعرف الشيء الكلي بجميع أشخاصه يقال: استقرى فلان القرى وبيوت السكة إذا طافها ولم يدع شيئاً منها» مفاتيح العلوم، للخوارزمي (ص174).

(2) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 146).

(3) لأن هذا نوع آخر لتقسيم الأخبار وهو أنها متواترة وآحاد. وأن الأحاد عضدت بالمتواتر والقرآن.

(4) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 147).

(5) «ما يذكر في إمامة علي فإنه لا يعرف ولو كان ما خفي على أهل بيعة السقيفة أي الصحابة الذين بايعوا أبا بكر في سقيفة بني ساعدة من الخزرج، وهي صفة مظلة بمنزلة الدار لهم، ثم بايعه علي وغيره رضي الله عنهم» شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 147)، لأن دعوى الشيعة إمامة علي وعصمته مما لم يتواتر الخبر به في العصر الأول وحتى اليوم، ثم إن الإمام علي بايع أبا بكر ولو كان المستحق، أو كان فيها نصٌّ لما فعل.

(6) من الأخبار ما يعلم كذبه وهي أربعة: الأول: ما يعلم خلافه بضرورة العقل أو نظره أو الحس والملاحظة، الثاني: ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة المتواترة وإجماع الأمة، الثالث: ما صرح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة تطاؤهم على الكذب، الرابع: ما سكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به مع جريان الواقعة بمشهد منهم.. المستصفي، للغزالي، (ص113).

وأجيب بأن تطرق الغلط للمحسوس بعيد لا يعارض العلم، وبأن المراد محسوس لا يقبل الاشتباه، كالإخبار بوجود بلدة، ومن هنا خرج الإخبار بقتل عيسى⁽¹⁾ 172/أ على أنه لم يوجد في المخبرين عدد التواتر؛ لأن المخبر به لسنة وقع بينهم اختلاف.

قوله: (فإن اتفق الجميع إلخ) وكذا إذا اتفق الجمع على المعنى مع اختلاف اللفظ، وكذا عكسه كما في المشترك لكن التواتر من حيث النطق باللفظ.

قوله: (وحصول العلم) من خبر على وجه العادة من الخبر مجرداً عن القرائن الخارجية بخلاف خبر الآحاد، فإن حصول العلم فيه ليس من مجرد الخبر بل بواسطة ما انضم إليه من القرائن كما يأتي.

قوله: (حصوله بحيث يمتنع إلخ) والصفات اللازمة ترجع لهذه الحيثية.

قوله: (لاحتياجهم إلى التزكية)⁽²⁾ فيه أن هذا أمر متعبد به، أو الخلفاء الأربعة، وإنما زاد على ذلك يكفي، ولو كان من آحاد الناس، وفيه إساءة أدب. وأجاب قاسم: بأنه ليس متواتراً من حيث العدد، وهذا لا ينافي أنه متواتر لقرائن، وفيه أن كلام الشارح يفيد فيما يأتي أن الخلاف في أقل العدد الكافي في التواتر⁽³⁾، فلعل الأولى أنه من خبر الآحاد المفيد للصديق بقرائن خارجية⁽⁴⁾.

قوله: (لأن ما دونها آحاد)⁽⁵⁾ إن أراد آحاد عند أهل الحساب فلا يصح التمسك به؛ لأنه خلط اصطلاحاً باصطلاح، وإن أراد في هذا الفن لزم المصادرة، وقال بعض: لأنه جمع قلة، وهو واه؛ إذ لا ارتباط بين خروج العدد عن جمع القلة وبين إفادة العلم. قوله: (بحالهم) أي: الكنعانيين⁽⁶⁾.

(1) قال: «ومن هنا خرج الإخبار بقتل عيسى عليه السلام على أنه لم يوجد في المخبرين عدد التواتر» حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 148).

(2) عرفت التزكية بأنها: «هي التزينة من العيوب كلها والذنوب، وذلك مما لا يسلم أحد منها، ولا يبرأ، ولا يستحق مخلوق، وذلك معنى النهي». تأويلات أهل السنة، للإمام الماتريدي، (3/ 204)، فالتزكية أمر نسبي وكونها لا يسلم لورود النبي عنها خاصة إن وردت من الشخص لنفسه {فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ} [النجم: 32].

(3) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 149).

(4) «أقل عدد الجمع الذي يفيد خبره العلم (عشرة)؛ لأن ما دونها آحاد (وقيل) أقله (اثنا عشر) كعدد النقباء في قوله تعالى {وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا} [المائدة: 12]» بعنوا كما قال أهل التفسير للكنعانيين بالشام طليعة لبني إسرائيل» شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 149).

(5) قوله (ما دونها آحاد) أي أن أخبار الآحاد دون الأخبار المتواترة درجة وقبولاً وثبوتاً للخبر. ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 149).

(6) الكنعانيون: هم سكان فلسطين الأصليين والشرعيون وأعداؤهم التقيديون في فلسطين طيلة تواجدهم فيها حتى زمن أوسع مملكة لهم فيها: «مملكة داود وسليمان عليهما السلام» لذا لا بد لليهود في توراتهم من استبعاد ذرية حام الكنعانيين ومن يحمل عليهم من المصريين والعرب جميعهم ملعونون في توراتهم من غير سبب ليكون العرب الكنعانيون أعداء تقيديين قديماً ومعاصرين لهم في

قوله: (يرهب) أي: يخاف. قوله: (على إخبارهم) أي: إخبار العشرين⁽¹⁾ المبعوثين للمبعوث لهم أن فيهم قدرة على قتالهم، وأنه لا يجوز لهم الضرار، وإخبار الباعث لهم لئلا يعرضوا أنفسهم للتلف، وإذا كان خبراً فلا بد من التواتر؛ ليفيد الصدق، وفيه أن الكل لم يخبروا عن أمر واحد، وإنما أخبر كل واحد عن حال نفسه لا إخبار المبعوث إليهم لأنهم يقاتلوا، وإن لم يكن لهم قدرة فلا معنى لإخبارهم وسؤالهم فتأمل.

قوله: (يستدعي إلخ) لا يسلم ذلك إذ لا حاجة له بعد إخبار الله له بذلك وفيه القولين فيه أن الزيادة على الثاني فقط أن البضع صادق بما زيد.

قوله: «وَمَا يُدْرِيكَ» إلخ⁽²⁾ يحتمل أن مفعول يدري 172/ب محذوف أي: ما قلت فإنه قاله لعمر حين قال في حق حاطب⁽³⁾ أنه ارتد بإرساله الكتب لأهل مكة ويحتمل أنه قوله لعل الله. قوله: («اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ» إلخ) ليس المراد إباحة المعاصي لهم بل المراد أنها إذا وقعت منهم تقع مغفور لهم.

قوله: (وإنما يعرفون إلخ) فيه أن كل واحد إنما يخبر عن نفسه. قوله: (بمنع اللبسية) أي: قوله ليس إلا لكذا. قوله: (في الجميع) أي: جميع ما وقع في توجيهه ليس إلا لا جميع الأقوال؛ لأن منها ما ليس فيه ليس إلا، وقد مر ما فيه. قوله: (لا يشترط فيه إسلام) فأولى العدالة. قوله: (كان يخبر إلخ) فيه أن هذا أمر لا يخص الرازي⁽⁴⁾ حينئذ فلا وجه لإقراءه عن الجمهور⁽⁵⁾، وجعله مع من غير بأنه

فلسطين. ينظر: فلسطين في الميزان، د. الهاشمي، (ص112) وجهود علماء المسلمين في نقد الكتاب المقدس من القرن الثامن الهجري إلى العصر الحاضر "عرض ونقد"، رمضان مصطفى الدسوقي حسنين (ت 1433هـ)، (ص172).

(1) قيل: أقله (عشرون) ؛ لأن الله تعالى قال: {إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ} [الأنفال:65].

(2) يشير لحديث علي مرفوعاً قال: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» أخرجه البخاري في صحيحه (4/ 59) رقم: «3007» كتاب الجاهد والسير، باب: الجاسوس. ومسلم في صحيحه (4/ 1941) رقم: «2494» كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم، وقصة حاطب بن أبي بلتعة.

(3) حاطب بن أبي بلتعة اللخمي، من ولد لخم بن عدي في قول بعضهم والأكثر أنه حليف لبني أسد بن عبد العزى. شهد بدر، والحديبية، ومات سنة ثلاثين بالمدينة، وهو ابن خمس وستين سنة، وصلى عليه عثمان، وقد شهد الله لحاطب بن أبي بلتعة بالإيمان في قوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ} [المتحنة:1]. ينظر: الاستيعاب، لابن عبد البر، (1/ 312).

(4) الرازي: الرازي: (544-606هـ) هو: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله الرازي الإمام المفسر أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، قرشي النسب أصله من طبرستان مولده في الري وإليها نسبته، ويقال له ابن خطيب الري رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هرة أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها. ينظر: الأعلام للزركلي، (6/ 313)، ومعجم المؤلفين، لكحالة، (11/ 79).

(5) حيث قال: «ولذلك يقولون: أخرجه من اللبسية إلى الأيسية أي من العدم إلى الوجود، وأيسته أي وجده» ينظر: التفسير الكبير، لقمام الرازي، (5/ 212).

نظري.

قوله: (حدث على الألسن) أي: العامة فلا يُنافي العلة. قوله: (من غير نظر) إذ لو نظر له ما توقف لأنه لا خلاف في المعنى، وفيه أنه يبعد عدم النظر لذلك من مثل: الأمدي⁽¹⁾ فإن أريد من غير اعتبار له وإن عرفه فلا يصح أصلاً. قوله: (أي: في كل طبقة) دفع به توهم إرادة الكل المجموعي، وأن المراد به الكلية. قوله: (والصحيح) مبتدأ خبره ثالثها. قوله: (الصالح له) أي: للخبر المتواتر وكذا الضمائر بعده. قوله: (بأن تكون لازمة إلخ) والقرائن التي يكون الخبر بها التواتر هي المنفصلة⁽²⁾، فاندفع اعتراض أبو زرعة⁽³⁾.

قوله: (لازمه) أي: متصلة وقوله (من أحواله) بيان للزوم يعني: فاكستسته⁽⁴⁾ القرائن التواتر لاتصالها به⁽⁵⁾. قوله: (المتعلقة) أي: بالخبر كالتأكيد. قوله: (بالمخبر عنه) بكسر الباء بأن يكون المخبر -بالفتح- بأن يكون ما أخبر به من الأمور الواضحة التي لا تتحقق على السامع، ويحتمل أنه بالفتح فيها أي: الموضوع والمحمول فيختلف التواتر باختلاف حالهما، وهذا خير مما للكمال⁽⁶⁾. قوله: (بالقرائن المنفصلة عنه)⁽⁷⁾ كالعلم بوجود الأسباب التي يترتب عليها ما أخبر بها

(1) الأمدي: الأمدي هو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي سيف الدين الأمدي شيخ المتكلمين في زمانه، ولد بآمد بعد (550)، من كتبه: (الإحكام في أصول الأحكام). ينظر: طبقات الشافعيين، لابن كثير، (ص833-835)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (2/ 79-80).

(2) وقد قال أبو زرعة العراقي: «ثم ذكر المصنف مسائل من التواتر:....» ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، (ص411).

(3) أبو زرعة العراقي: أبو زرعة العراقي: أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين العراقي أبي زرعة، فقيه، أصولي، حافظ، له (شرح جمع الجوامع)، وله (البيان والتحصيل)، توفي (826هـ). انظر سير أعلام النبلاء (46/17).

(4) قوله (فاكستسته القرائن) تصحيف والصواب (فاكستته القرائن) أي: منحه ووهيته، ليتفق مع أقوال العلماء.

(5) قال الغزالي: «القرائن تقيد العلم وإن لم نقدر على حصر أجناسها...» المستقصى (ص110)، وقال الإسمندي: «القرائن تقيد العلم بالأحوال» بذل النظر في الأصول، (ص391)، وقال الرازي: «خبر الواحد إنما يفيد العلم لا ذاته فقط بل بمجموع القرائن» المحصول للرازي، (4/ 284).

(6) حيث قال: «سقوط احتمال الكذب مع مجرد العدالة بدون أن يصل حد التواتر» فتح القدير للكمال بن الهمام، ط. الحلبي، (10/ 12).

(7) ينقسم الخبر باعتبار السند إلى: متواتر وآحاد؛ فالمتواتر لغة المتتابع على التراخي واصطلاحاً خبر جماعة يفيد العلم لا بالقرائن المنفصلة عنه بل بنفسه فخير جنس شامل له ولخبر الواحد وجماعة تخرج بعض أفراد خبر الواحد وهو خبر الفرد، و(يفيد العلم) يخرج ما كان من خبر الآحاد خبر جماعة غير مفيد للعلم ولا بالقرائن المنفصلة عما يفيد من إخبار جماعة بها سواء كانت عقلية.. أو حسية. ينظر: التقرير والتحرير، لابن أمير الحاج، (2/ 230-231).

كالدلال والمطار بالنسبة لهدم الدار⁽¹⁾. قوله: (مطلقاً) أي: بقرائن أو بكثرة. قوله: (وفق) بتثليث الواو أي: موافقة.

قوله: (لا يدل على صدقه)⁽²⁾ لا يخلو الحال أنه إما أن يراد صدق المتن، أو صدق نسبته للنبي فإن أراد الأول دل قطعاً على صدقه؛ لأن موافقة الإجماع له تقتضي صدقه؛ لأنه معصوم من الخطأ، وإن أراد الثاني فالإجماع 173/أ لا يوصف بموافقة النسبة، أو مخالفتها؛ لأن الموافقة إنما هي في الأحكام⁽³⁾، كذا قال الناصر: وأجاب بأن الكفاية⁽⁴⁾، والمحكي لمّا كانا شيئاً واحداً صحّ أن يقال: الموافقة على الحكم المأخوذ من المتن لا تدل على صدق النسبة والإسناد فالمراد أن موافقة الإجماع للخبر في الحكم لا يدل على صدق نسبته إلى النبي وهو معين ما أجاب به ابن قاسم خلافاً لما شنع له على الناصر. قوله: (بأن صرحوا إلخ) الباء سببية. قوله: (مما استنبطوه) اعترضه الشهاب⁽⁵⁾ بأن الدليل مستنبط منه لا مستنبط.

وأجاب قاسم: بأنه الدليل يوصف بأنه مستنبط من حيث وجه دلالتة. قوله: (ولا يلزم من ظنهم إلخ) بناء على أن معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»⁽⁶⁾، أي: على أمر يعذبون

(1) قوله (الدّال والمطرّ بالنسبة لهدم الدار) هما عملان منفصلان لكنهما متعلقان بأعمال (الهدم)، في جملته مثال واقعي للقرائن المنفصلة لتصديق الخير.

(2) «الإجماع على وفق خبر لا يدل على صدقه» ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، (6/ 406) وينظر: تشييف المسماع بجمع الجوامع، للزركشي، (2/ 953) والغيث الهامع شرح جمع الجوامع، للعراقي، (ص412)، وغاية الوصول، للسنيكي، (ص101) والأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، للسيناووني، (2/ 64).

(3) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (2/ 152).

(4) قوله (الكفاية) تصحيف والصواب (الحكاية) قال العطار «وأجيب بأن الحكاية والمحكي لما كانا شيئاً واحداً صحّ أن يقال: الموافقة على الحكم المأخوذ من المتن لا تدل على صدق النسبة والإسناد» حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 152).

(5) الشهاب: الشهاب عميرة: شهاب الدين أحمد البرلسي المصري الشافعي، الملقب بعميرة، الإمام العلامة المحقق فقيه أصولي من آثاره: حاشية على شرح جمع الجوامع للسبكي، أخذ العلم عن الشيخ عبد الحق المنباطي والبرهان بن أبي شريف، والنور المحلي. وكان عالماً، زاهداً، ورعاً، حسن الأخلاق، يدرس ويفتي، وانتهت إليه الرئاسة في تحقيق المذهب، توفي سنة (957هـ) وقال الهيثمي: «الشهاب عميرة البرلسي رشدي». ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، (10/ 454) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي، (3/ 298) الأعلام للزركلي، (1/ 103)، ومعجم المؤلفين، لكحالة، (8/ 13).

(6) يشير لحديث عبدالله بن عمر مرفوعاً قال: «لا تجتمع أمتي على ضلالة» أخرجه الترمذي رقم: «2167» والحاكم رقم: «397»، وصححه الألباني في صحيح الترمذي برقم (2167).

عليه. قوله: (وقيل: إن ظنهم إلخ) على أن معنى قوله **الظن**: «لا تجتمع» إلخ على خطأ في نفس الأمر⁽¹⁾، وهو قول ابن الصلاح⁽²⁾.

قوله: (بأن لم يبطله إلخ) تصوير لقوله: بقاء. قوله: (لدلالته إلخ) علة لقوله متوفرة. قوله: (على خلافه إلخ) أي: مع بعض بني أمية لعلي⁽³⁾. قوله: (كما قيل) وإلا فالحديث لا يدل لأنه قاله لعلي لما خلفه في بعض الغزوات على المدينة وقال له علي: «تتركني مع النساء والصبيان»⁽⁴⁾، فهو خلافة في الحياة. قوله: (وافتراق إلخ) معلوم مما قبله بالأولى؛ لأن ما قبله مفروض في توفر الدواعي على الإبطال بخلاف هذا. قوله: (من خوف إلخ) أي: أو عدم علم بالحال فإنه من الحال على السكوت، فاندفع قول الناصر يجوز أن يكون تكذيبهم لعدم العلم بحاله، فلا يدل على الصدق.

قوله: (دينياً إلخ) أخذه من التفصيل الآتي. قوله: (بينه) أي: سابقاً. قوله: (بخلاف إلخ) تنازعه بينه وآخر. قوله: (أو آخر بيانه) فيه أنه يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة. قوله: «لصلح» بضم اللام وفتحها. قوله: (قال «أنتم أعلم» إلخ)⁽⁵⁾، فقوله «لصلح» أي: إن شاء الله لكنه لم يشأ، أو في ظني وقال بعض: إنه قاله في حال استغراقه في شهود الوحدة⁽⁶⁾ 173/ب من حيث تضمنه بواسطة التأكيد

(1) قول ابن الصلاح في جوابه على سائل المسألة رقم (25) وفيه: «قَالُوا: فِي حَدِيث أَنَّهُ غَيْرَ صَحِيحٍ فَلَيْسَ ذَلِكَ قَطْعاً بِأَنَّهُ كَذِبٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِذْ قَدْ يَكُونُ صَدَقاً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَصَحْ إِسْنَادُهُ عَلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ» فتاوى ابن الصلاح (1/ 174) وهذا هو السؤال ينظر ما أجاب به بعد ذلك.

(2) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الشهرزوري الكندي الشرخاني أبو عمرو، عرف بابن الصلاح: أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال. ولد في (577هـ) بشرخان قرب شهرزور، وانتقل للموصل ثم لخراسان، فبيت المقدس حيث ولي التدريس في الصلاحية، وانتقل لدمشق، فولاه الملك الأشرف تدريس دار الحديث، وتوفي فيها سنة (643هـ). له كتاب (معرفة أنواع علم الحديث) عرف به (مقدمة ابن الصلاح) ينظر: الأعلام للزركلي، (4/ 207)، ومعجم المؤلفين، لكحالة، (6/ 257).

(3) لعله يقصد ما وقع من حوار وجدال بين (معاوية بن أبي سفيان)، وبين (علي بن أبي طالب) لما قتل (عثمان) رضي الله عنهم وأرضاهم.

(4) يشير لحديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى تَبُوكَ وَاسْتَخَلَفَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَتُخَلِّفُنِي فِي الصَّبِيَّانِ وَالنِّسَاءِ؟ قَالَ: أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي» أخرجه البخاري في صحيحه (3/6) رقم: «4416» كتاب المغازي، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة.

(5) يشير لحديث أنس بن مالك مرفوعاً قال: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِقَوْمٍ يُقْفَحُونَ، فَقَالَ: لَوْ لَمْ تَعْمَلُوا لَصَلَحَ. قَالَ: فَخَرَجَ شَيْضاً، فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ: مَا لِنَحْلِكُمْ؟ قَالُوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ» أخرجه مسلم في صحيحه (4/ 1836) رقم: «2363» كتاب الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعاً، دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معاش الدنيا، على سبيل الرأي.

(6) شهود الوحدة مصلح صوفي قيل فيه: «شهود الوحدة الذاتية أتم وأعلى من شهود المعية ولذلك لا يرضى الكمل الوقوف في مرتبة المعية بل يطلبون ان يصلوا بالفناء التام الى مقام الوحدة ثم» روح البیان، لإسماعيل حقي الخهلوتي، (5/ 391).

بأن واللام والجملة الاسمية⁽¹⁾، ودفع بهذا ما يقال الشهادة إنشاء، وهو لا يوصف بالصدق والكذب⁽²⁾.
قوله: (كما إذا كان المخبر إلخ) بناء على أنه القول لا يجب عليه تغيير المنكر إلا إذا أفاد، وهو خلاف القول المتقدم للمصنف. قوله: (ومنه حينئذ) أي: حين إذ فسر بما لم ينه إلى التواتر.
قوله: (عن أصل)⁽³⁾ أي: إمام معتد به في الرواية. قوله: (من قول الشيخ) أي: الشيرازي⁽⁴⁾. قوله: (ما زاد نقلته إلخ) أي: ولم يبلغ حد التواتر⁽⁵⁾. قوله: (مع قرينة إلخ) فيه أن الإشراف من القرآن أيضا.
قوله: (وما ذكر من القرينة إلخ) فيه أن هذا مناقشته في المثال لا يلزم منها إبطال الحكم الكلي.
ويجاب بأنه يناقش في غيره بمثله⁽⁶⁾.

قوله: (وذم على اتباع إلخ) فدلّ على أنه لا يتبع إلا ما يفيد العلم. قوله: (الذي هو منه) أي: من الآحاد. قوله: (عندنا) أي: دونهما فإنه عندهما واسطة، وقد يقال لا يلزم من قولهما أنه يفيد العلم النظري أنه غير آحاد، لأن لهما أن يقولوا من الآحاد ما يفيد العلم النظري. قوله: (بما يتفق عليه أئمة إلخ) أي: ولم يبلغ حد التواتر. قوله: (على القول) القائل بأنه يفيد العلم بالقرينة. قوله: (وعلى الثاني)

(1) ينظر: حاشية السعد التفتازاني على شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي (2/ 397) وإرشاد الفحول، للشوكاني، (1/ 125)، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 156).

(2) هو يقصد ما يفيد لفظ الشهادة في قوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَّفِقُونَ قَالُوا أَشْهَدُ بِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَّفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (١) [المنافقون: 1].

(3) بيان المصنف للحديث المستفيض.

(4) الشيرازي هو: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي الشيرازي، أبو إسحاق: العلامة المناظر. ولد في (393) بفيروزآباد (بفارس) وانتقل لشيراز فقراً على علمائها. وانصرف للبصرة ومنها لبغداد سنة (415هـ) فآثم ما بدأ به من الدرس والبحث. وظهر نبوغه في علوم الشريعة، فكان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره، واشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة. وبنى له الوزير (نظام الملك) المدرسة النظامية على شاطئ دجلة، فكان يدرس فيها ويديرها، عاش فقيراً صابراً، وكان حسن المجالسة توفي في (476هـ).
الأعلام للزركلي، (1/ 51)، ومعجم المؤلفين، لحكاه، (1/ 68-69).

(5) هو ما قاله: «وأما المتواتر فهو كل خبر علم مخبره ضرورة وذلك ضربان تواتر من جهة اللفظ كالأخبار المتفقة عن القرون الماضية والبلاد النائية وتواتر من طريق المعنى كالأخبار المختلفة عن سقاء حاتم وشجاعة علي رضي الله عنه وما أشبه ذلك ويقع العلم بكلا الضربين... إلخ» للمع في أصول الفقه، للشيرازي، (ص71). تحت عنوان: «باب القول في الخبر المتواتر».

(6) الحديث المشهور والمستفيض «إن المشهور أعم من المتواتر، وهي طريقة المحدثين. قال ابن الصلاح: ومعنى الشهرة مفهوم، ثم اختلف القائل بأن منه مستفيض، فالأصح أنه ما زاد نقلته على ثلاثة فلا بد أن يكون أربعة فصاعداً ما لم يتواتر. وهو اختيار الأمدى، وابن الحاجب، وجمع من أصحابنا وغيرهم، وقطع به ابن حمدان في (المقنع). وقيل: ما زاد نقلته على اثنين، فلا بد أن يكونوا ثلاثة فأكثر. وقيل: ما زاد نقلته على واحد، فلا بد أن يكونوا اثنين فصاعداً». ينظر: التعبير شرح التحرير، للمرداوي، (4/ 1806).

القائل أنه لا يفيد العلم مطلقاً، ولا بالقرينة⁽¹⁾. قوله: (كما تقدم) في عبارته. قوله: (حيث يقال) أي: على الأول. قوله: (يفيد الظن) بأن لم تقم معه قرينة.

قوله: (في الفتوى) متعلق بحال محذوفة، أي: وارداً في الفتوى، وليس ظرفاً لغواً متعلقاً بالعمل؛ لأنه يفيد أن المعنى أن المفتي يعمل بخبر الأحاد في فتواه، وفي الشهادة كذا قال الناصر بحث معه قاسم: بأنه لا مانع من ذلك، ومعنى عمله به في الفتوى أنه إذا وقع في فتواه عمل به وعول عليه، ومثل الفتوى الحكم؛ لأنه فتوى وزيادة⁽²⁾، قاله البرماوي⁽³⁾.

قوله: (وينجس الماء) ولو خالفه مذهباً أن بين وجهها. قوله: (سمعا) أي: مستنده السمع فلا ينافي أن للعقل فيه مدخلا. قوله: (وإن دل السمع إلخ) الواو للحال 174/أ إشارة إلى أن هذا القول يقول: الدلالة سمعاً وعقلاً معاً، وإن كان السمع غير مقصود، ولذلك قال الزركشي: كان الأولى أن يقول المصنف وعقلاً⁽⁴⁾. قوله: (أي: من جهة العقل) إشارة إلى أن قوله عقلاً منصوب على التمييز ولم يقل ذلك في قوله معها لأن المراد به نفس الدليل السمعي من جهته بخلاف ما هنا فإن المراد بالعقل القوة المدركة والدليل العقلي أمر من جهته⁽⁵⁾.

(1) «اختلف في أن خبر الواحد هل يفيد العلم أم لا؟ على أقوال: أحدها: أنه يفيد إن احتقت به قرائن كإخبار ملك بموت ولده مع سماع الصياح من داره»، وهو اختيار المصنف وفاقاً لإمام الحرمين والغزالي والإمام والآمدني وابن الحاجب والبيضاوي. الثاني: أنه لا يفيد العلم مطلقاً، ولو احتقت به قرائن، وبه قال الأكثرون. الثالث: أنه يفيد العلم مطلقاً، وحكاها الباجي عن أحمد، وابن خوير منداد، وقال أبو الحسين: حكى عن قوم أنه يقتضي العلم الظاهر وعنوا به الظن. الرابع: أنه إن كان غير مستفيض لم يفد العلم وإن كان مستفيضاً أفاد العلم النظري، بخلاف المتواتر فإنه يفيد العلم الضروري، وبه قال الأستاذ أبو إسحاق وابن فورك: ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، أبو زرعة العراقي، (ص416-417) وينظر: الفوائد السنية في شرح الألفية، لمحمد عبد الدائم البرماوي، (2/ 533).

(2) وهو قوله «يُعمل به بإجماع في ثلاثة أماكن: في الفتوى، ومنها الحكم؛ لأنه في المعنى فتوى، وزيادة التنفيذ بشروطه المعروفة، فلذلك استغنيت عن التصريح به بذلك... إلخ» «الفوائد السنية في شرح الألفية» (2/ 526).

(3) البرماوي: هو: محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني البرماوي، أبو عبد الله، عالم بالفقه والحديث شافعي مصري، ولد في (763هـ) أقام مدة في دمشق، وتصدر للإفتاء والتدريس بالقاهرة، نسبته إلى برمة (من الغربية، بمصر) من كتبه (شرح الصدور بشرح زوائد الشذور) في النحو، ومنظومة في (الفرائض) مشروحة، و(شرح ثلاثيات البخاري) في الحديث، و(اللامع الصحيح على الجامع الصحيح) في شرح البخاري، و(الفوائد السنية في شرح الألفية) شرح منظومة له في أصول الفقه. توفي سنة (831هـ) في بيت المقدس. ينظر: الأعلام للزركلي (6/ 189)، ومعجم المؤلفين، لكحالة، (10/ 132).

(4) قوله: «وكان ينبغي للمصنف، أن يقول: وقيل: عقلاً، فإن الكل اتفقوا على أن الدليل السمعي يدل عليه» تصنيف المسامع بجمع الجوامع، (2/ 963).

(5) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، (2/ 159).

أبرز النتائج:

أولاً: أن السنة النبوية من أصول الإستدلال.

ثانياً: أن انبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون.

ثالثاً: أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم تأتي للوجوب والإستحباب؛ والأفعال الجبلية.

التوصيات

أولاً: ينبغي للفقهاء والأصوليون تفعيل مباحث السنة النبوية ثانياً العمل على إبراز المخطوطات النادرة؛
لما فيها من علم جم وتحقيق للمسائل.

المصادر والمراجع

1. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت 1396 هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.
2. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
3. كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1403 هـ - 1983 م.
4. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094 هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
5. الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراي (ت 684 هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
6. تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت 794 هـ)، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
7. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحی بن عبد الكبير ابن محمد الحسنی الإدريسي، المعروف بعبد الحی الكتاني (ت 1382 هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ص. ب: 5787/113، الطبعة: 2، 1982.
8. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت 1250 هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
9. الإبهاج في شرح المنهاج (على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة 685 هـ)، لشيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: 756 هـ) وولده تاج عبد الوهاب بن علي السبكي (ت 771 هـ)، كتب هوامشه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م.
10. شرح [مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى 646 هـ)، لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت 756 هـ)، وعلى المختصر والشرح/ حاشية سعد الدين التفتازاني (ت 791 هـ) وحاشية السيد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ)، وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري (ت 886 هـ)، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد

- والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراق الجيزاوي (ت 1346 هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م.
11. الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، لحسن بن عمر بن عبد الله السيناوي المالكي (ت بعد 1347 هـ)، الناشر: مطبعة النهضة، تونس، الطبعة: الأولى، 1928 م.
12. التلويح على التوضيح لمتن التقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت 792 هـ)، ومعه: التوضيح في حل غوامض التقيح، لصدر الشريعة المحبوبي (ت 747 هـ)، الناشر: مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر - مصر، الطبعة: 1377 هـ - 1957 م.
13. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (812 - 893 هـ)، المحقق: سعيد بن غالب كامل المجيدي، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1429 هـ - 2008 م.
14. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت 1089 هـ)، حققه: محمود الأرنؤوط لت 1438 هـ، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط لت 1425 هـ، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
15. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعلي (541 - 620 هـ)، قدم له ووضع غوامضه وخرج شواهد: الدكتور شعبان محمد إسماعيل لت 1443 هـ، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية 1423 هـ - 2002 م.
16. المستصفي، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505 هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م.
- 17- غاية الوصول في شرح لب الأصول، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت 926 هـ)، الناشر: دار الكتب العربية الكبرى، مصر (أصحابها: مصطفى البابي الحلبي وأخويه
- 18- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - 1415 هـ.

- 19- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي (ت 436 هـ - 1044 م)، قدم له وضبطه: خليل الميس (مدير أزهر لبنان)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1403.
- 20- التعبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت 885 هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، أصل التحقيق: 3 رسائل دكتوراة - قسم أصول الفقه في كلية الشريعة بالرياض، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
- 21- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لمحمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (ت 749 هـ)، المحقق: محمد مظهر بقا، الناشر: دار المدني، السعودية، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
- 22- فتح الباري بشرح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773 - 852 هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي (ت 1388 هـ)، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب (ت 1389 هـ)، الناشر: المكتبة السلفية - مصر، الطبعة: «السلفية الأولى»، 1380 - 1390 هـ.
- 23- مقاصد الشريعة الإسلامية، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393 هـ)، المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة (ت 1433 هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، عام النشر: 1425 هـ - 2004 م.
- 24- الجامع لمسائل المدونة، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (ت 451 هـ)، المحقق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (سلسلة الرسائل الجامعية الموصى بطبعها)، توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013 م.
- 25- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت 520 هـ)، حققه: د محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م.
- 26- التنبيه على مبادئ التوجيه - قسم العبادات، لأبي الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التتوخي المهدي (ت بعد 536 هـ)، المحقق: الدكتور محمد بلحسان، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
- 27- روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676 هـ)، حققه: قسم التحقيق والتصحيح في المكتب الإسلامي بدمشق، بإشراف زهير الشاويش (ت 1434 هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، الطبعة: الثالثة، 1412 هـ / 1991 م.

- 28- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت 974 هـ)، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، عام النشر: 1357 هـ - 1983 م.
- 29- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لعبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (ت 654هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حفي محمد شرف، الناشر: الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- 30- التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، لعلي بن إسماعيل الأبياري (ت 616 هـ)، تنبيه: ورد على الغلاف عام الوفاة 618 هـ لكن المحقق رجح في المقدمة أن الوفاة عام 616 هـ، دراسة وتحقيق: د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، أستاذ بالمعهد الوطني لأصول الدين - الجزائر، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة، الناشر: دار الضياء - الكويت (طبعة خاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر)، الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013 م.
- 31- الديباج المذهب في مصطلح الحديث (مطبوع مع شرح منلا حنفي عليه)، لئنسب لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، مصحح بمعرفة لجنة: برئاسة الشيخ حسن الإنبابي، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر، باشر طبعه: محمد أمين عمران، عام النشر: 1350 هـ - 1931 م.
- 32- فتح الباري بشرح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773 - 852 هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي (ت 1388 هـ)، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب (ت 1389 هـ)، الناشر: المكتبة السلفية - مصر، الطبعة: «السلفية الأولى»، 1380 - 1390 هـ.
- 33- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (355 - 436 هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت 1401 هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، الطبعة: الأولى، 1373 هـ - 1954 م.
- 34- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت 826 هـ)، المحقق: محمد تامر حجازي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.
- 35- رسالة الحدود، لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت 384هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر - عمان.
- 36- آداب البحث والمناظرة، لآثار الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي (7)، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (1325 - 1393 هـ)، المحقق: سعود بن عبد العزيز العريفي، الناشر:

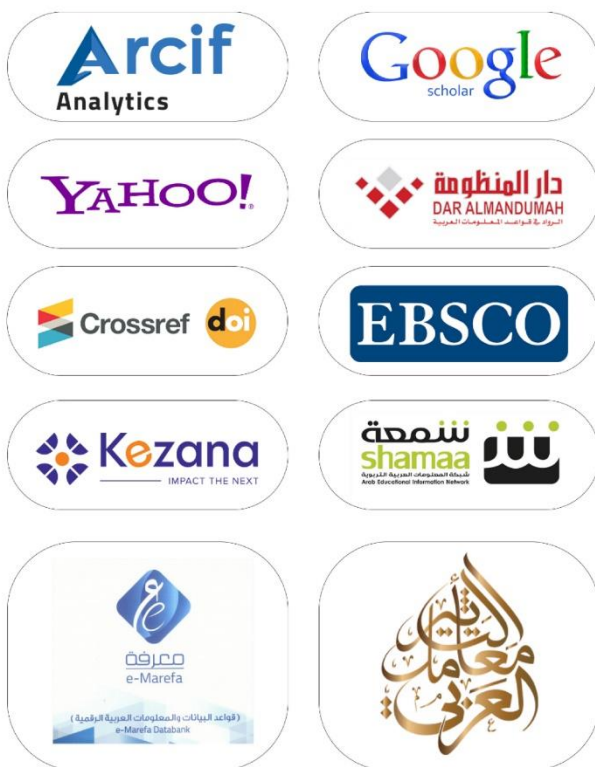
- دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، 1441 هـ - 2019 م
(الأولى لدار ابن حزم).
- 37- شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت
686 هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1420
هـ - 2000 م.
- 38- التنبيه على مبادئ التوجيه - قسم العبادات، لأبي الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التتوخي
المهدوي (ت بعد 536هـ)، المحقق: الدكتور محمد بلحسان، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان،
الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
- 39- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملحن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي
المصري (ت 804هـ)، المحقق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيخ، الناشر: دار العاصمة للنشر
والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م.
- 40- مفتاح الوصول إلى علم الأصول في شرح خلاصة الأصول، للشيخ محمد الطيب الفاسي، تقديم
وتحقيق: الدكتور إدريس الفاسي الفهري، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء
التراث، دبي - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.
- 41- شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي
الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، المحقق: الدكتور طه محسن، الناشر: مكتبة
ابن تيمية، الطبعة: الأولى، 1405 هـ.
- 42- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى:
502هـ)، المحقق، صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت،
الطبعة: الأولى - 1412 هـ.
- 43- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي
الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات
الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، 1406 - 1986.
- 43- السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير، المؤلف: الحافظ جلال الدين السيوطي -
العلامة محمد ناصر الدين الألباني، رتبته وعلق عليه: عصام موسى هادي، الناشر: دار الصديق -
توزيع مؤسسة الريان، الطبعة: الثالثة، 1430 هـ - 2009 م.
- 44- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح
البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر
الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد
الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422 هـ.

تقاريرات في مبحث السنة النبوية للأمرير الكبير محمد بن محمد بن أحمد السنبلي المعروف
بالأمرير الكبير(ت1232هـ) على جمع الجوامع وشرحه للجلال المحلي دراسة وتحقيقاً.
الباحث/ ماجد بن عبدالرحمن محمد البراك



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دولية شهرية علمية محكمة
الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي